" التزاحم بين المضامين المعرفية في المقررات الدراسية في برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي "

دراسة حالة

قسم الاقتصاد . جامعة أم القرى

إعداد

محمد بن حسن الزهراني

١٤٣٤ هـ- ٢٠١٣م

القالب الأول: الإطار النظري

أولا: قراءة على مستوى أفقي

ثانيا: تشريح الحالة

١. واقعة الجمود.

٢ . الفجوة.

٣ . غياب الاستثمار.

٤ . تمزيق الهوية.

٥ . التحيز لصالح المعاند المفارق.

٦ . التحيز لصالح اللغة.

٧ . تكوين الشخصية الانفصامية.

٨ . الهيئة التدريسية وتمييع التخصص:

٩ . التزاحم في المنهج الدراسي:

أ) مشكلة التصميم.

ب) مشكلة الحصة الزمنية.

ج) حادثة التزاحم.

القالب الثاني: الإطار المنهجي

١) مشكلة الدراسة.

٢) اسئلة الدراسة.

٣) فرضيات الدراسة.

٤) أهداف الدراسة.

٥) أهمية الدراسة.

٦) منهجية الدراسة:

أ . المنهج.

ب . طريقة العمل.

ج . مجتمع الدراسة.

د . عينة الدراسة.

هـ . متغيرات الدراسة.

و . حدود الدراسة.

٧) محاور الدراسة.

القالب الأول: الإطار النظري

أولا: القراءة على مستوى أفقي

لقد شهد حقل الاقتصاد الإسلامي تطورات هائلة خلال السنوات الأخيرة منذ نشأته التأسيسية التي تولدت في رحاب جامعة المؤسس الملك عبدالعزيز – رحمه الله تعالى– بقيادة تنظيمية من مديرها في ذلك الوقت. معالي الأستاذ الدكتور محمد عمر زبير متعه الله بالعافية. وهذه التطورات جاءت متنوعة سواء من حيث مجالاتها أو من حيث انتشاريتها وتوسعاتها: استحداث أسواق معرفية وخدمية جديدة، والمؤشر عليها في تزايد عدد المؤسسات التمويلية الإسلامية، وفي حجم تداول منتجاتها المالية، وفي عدد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العالمية والاقليمية، وفي تنامي معدل الدراسات البحثية والرسائل الجامعية، مما كان له انعكاسات على مستوى البناء المعرفي والمنهجي، وحتى تدويل الحقل على المستوى النظمي (التشريعي) وعلى المستوى السياسي وعلى المستوى الاقتصادي، أخيرا على المستوى الحضاري ولو في بعده الحواري . كرسي أخلاقيات التمويل بين معهد الاقتصاد الإسلامي

وجامعة السوربون بفرنسا. ولعل أقوى دليل على ذلك التطور الذي حدث على مستوى البعد التعليمي والذي دفع ببعض الجامعات في دول الاتحاد الأوربي إلى إحداث تغييرات هيكلية لمواكبة هذا المستجد الثقافي/الحضاري، عبر فتح برامج تعليمية في أحد أفرع حقل الاقتصاد الإسلامي حيث المصرفية والتمويل الإسلامي، وذلك في محاولة للبقاء كمركزية علمية وكخبرة تعليمية كما كانت في السابق. إذن العوائد غير المالية التي تجنى فقط على بعد واحد من أبعاد الحقل، استدعت من علياء المغاير ثقافيا/حضاريا؟! إلى الاستثمار في هذا الحقل، ومن هنا يمكن القول بأن برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي في مشروع "التجديد" الحضاري الإسلامي، أحد أهم أدوات السياسة الثقافية، والدبلوماسية الخارجية التي تستخدم في تسويق "رحمة للعالمين"، وأداة جاذبة للعقول للاستثمار في حقل الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى كونه في الأصل الفاعل في تحرير وتحرر العقلية الإسلامية من أسار التبعية الفكرية من جهة والتعليمية من جهة مقابلة، والمؤشر عليها في "الثنائية التعليمية" و"الازدواجية التعلمية" والمخاطر التي ترتب عليها سواء على المستوى النفسي (=السيكولوجي) حيث الشعور بافتتان المغلوب للغالب . المقولة التحليلية الخلدونية. وعلى المستوى الثقافي/الحضاري حيث القطعية المعرفية مع الثقافة/الحضارة الإسلامية، والانغلاق على الخبرة الغربية المادية، وبهذا أصبح حقل الاقتصاد الإسلامي سواء على مستوى البحث العلمي أو على مستوى التطبيقات التمويلية، أو على مستوى التعليم من أهم محركات مشروع "التجديد" الحضاري الإسلامي.

وبهذا يمكن أن يصبح حقل الاقتصاد الإسلامي في السنوات القادمة هو رأس المال الفكري الذي تعتمد عليه دول الرعاية والدعم والتمويل في التصدير والحصول على القوة الحضارية والقوة الجيواقتصادية[١]، ولهذا فان الهدف الرئيسي الذي يجب أن تعمل عليه تلك الدول . ولاسيما دولة المنشأ حيث المملكة العربية السعودية. على تحقيقه خلال الفترة القادمة هو تنفيذ سياسة وطنية/عالمية لتنمية حقل الاقتصاد الإسلامي، وخصوصا التعليم وعلى المستويين الإجازة (الدنيا) ومستوى الدراسات العليا، فالتعليم يأتي في قلب التحول في المجتمع، ورأس الحربة في الاختراق للفضاءات الثقافية المتقاربة والمهيمنة، ويشهد تاريخ الغزو والاعتداء الغربي على بلدان العالم الإسلامي ولاسيما العربية منها، على مدى الاهتمام

بقضايا التربية والتعليم، باعتباره مصدر الاستدامة للهيمنة وإن جلت قوات الاحتلال من مواطن تلك البلدان، فالهيمنة تكون في التعليم بجعل مؤسسات التعليم الجامعي وغيرها مرتهنة في تعليم وتعلم المعارف الوافدة بما تشمله من نظريات وقوانين ومفاهيم وأدوات تحليلية ومنهجية بحث ونحو ذلك. ولخطورة هذا النوع من الغزو سواء من ناحية تكاليفه أو من جهة استدامته، استخدمت العولمة الاقتصادية لتكون أداة لتنميط ثقافي أحادي، ولهذا ظهرت المقاومات التي وعت مثل هذا الغزو بالدعوة إلى احترام "الخصوصية الثقافية" التي رأى فيها بعض المستغربين من ابناء العالم الإسلامي ولاسيما العربية منها، أنها دعوة معيقة للانفتاح الثقافي، ولكن حقل الاقتصاد الإسلامي تجاوز ذلك سواء على مستوى استراتيجية المقاومة، أو على مستوى خطاب المقاومة، وذلك باستهداف بناء الهوية الإسلامية لمجال الاقتصاد سواء على مستوى الحياة المعاشية، أو على مستوى نقد الفكر الاقتصادي الدهري، سواء على مستوى نقد ما تحت أسس المنهج المادي، أو على مستوى نقد الأبنية النظرية، وسواء في مجال قصورها لرؤيتها لحقيقة وطبيعة الظاهرة الاقتصادية الإنسانية، أو لتغافلها عن البعد المعنوي ذو الأثر في التكوين للظاهرة الاقتصادية الإنسانية، أو على مستوى الكشف عن تحيز هذا الفكر الدهري سواء لصالح فئة من المجتمع، أو لصالح ثقافة على حساب الثقافات الأخرى، أو على مستوى التحليل في الأزمات المالية بشقيها النقدي والمصرفي . وإن كان التركيز الأكثر على المصرفي . من حيث بيان أن مكمن الخطر في بنية النظام المالي، الذي يؤسس على " أكل أموال الناس بالباطل" حيث الربا والمقامرات[٢] والغرر والتدليس في البيانات والمعلومات ونحو ذلك من ما عده علم الفقه المالي "أصول الفساد في التمويل"، ولعل في حدوث الكارثة المالية للرأسمالية الربوية . والتي يتم تداولها بالتبعية في حقل الاقتصاد الإسلامي بالأزمة المالية العالمية/الدولية وهو خطأ من جهة وفشل من جهة أخرى. أما الخطأ فتسميتها بهذا الاسم فهي كارثة وهي خاصة بجهة جغرافية. وأما الفشل في إدارة المعارك الإيديولوجية فعالمية الأزمة لا تشير إلى بيت الداء حيث النظام التمويلي الباطل.... وعودا على البدء أن الكارثة المالية للرأسمالية الربوية، وتداعياتها دفعت إلى إعادة النظر بل والمراجعة للفكر الاقتصادي الدهري، وظهرت في دعوات بإعادة النظام المالي، ووجد في بعض تلك الدعوات الانفتاح على المنظور الحضاري

للآخر حيث حقل الاقتصاد الإسلامي، لاسيما وأن الأدلة التجريبية تشهد على سلامته النسبية من الكارثة، وإن كانت له معاناة من جهة التداعيات. إذن فحقل الاقتصاد الإسلامي يمكن له أن يقدم نموذجا صالحا لمعاش الناس، وهو من جهة مقابلة يقف لتحصين المجتمع الإسلامي من تذويب الهوية الإسلامية. ولقد ادرك الكثير من المشتغلين في الحقل على مستوى الباحثين وعلى مستوى المؤسسات البحثية العلمية، أن حقل الاقتصاد الإسلامي، يمثل رأس مال فكري، يمكن له أن يسهم في رفع كفاءة التأصيل الإسلامي كنظرية وممارسة . التي ركدت في حقلي الاجتماع والنفس . وزيادة قيمته السوقية، وأنه مصدر لتكوين الميزة التنافسية لتلك الحواضن العلمية والتعليمية، وهذا التكوين لرأس المال الفكري يجد أساسه في منطقة البحث العلمي بمختلف أشكاله، ويجد تميزه في نفع منتجاته للإنسان (الفرد) على المستويين العاجل والآجل في الدنيا وعلى مستوى العاجل والآجل في الأخرة، وبهذا النفع يدول رأس المال الفكري على مستوى العالم، فمن قصر طلبه على حظوظ الدنيا حصل عليها، ومن آمن بالآخرة سيجد كتابه بيمينه، وحيث أن تكوين رأس المال الفكري يعتمد على المواد المعرفية والمنهجية وعلى إدارة عالية التأهيل العلمي بوجيه الفني والتقني، فإنه ينبغي الاهتمام بسياسة الإنتاج المعرفي في حقل الاقتصاد الإسلامي، وهنا يأتي دور المؤسسات العلمية والتعليمية لصناعة تلك السياسة، والعمل على تنفيذها، مع زيادة معدل تنميتها، فالجامعات عبر نشاطاتها الرئيسية حيث البحث العلمي والتعليم تعد من أحد أهم الآت إنتاج المعرفة واستدامة ابداعها، فعبر التعليم تعد المهارات البحثية وتلبي احتياجات المجتمع التنموية من جهة وسوق العمل من جهة مقابلة، وعبر إعداد "الإنسان الصالح" الذي بصلاحه تصلح وحدة البناء الرئيسية في المجتمع، إلا وهي الأسرة، وبصلاحه يحسن ادائه وتعظم إنتاجيته، ومن دلائل ذلك تلك الممارسات البحثية التي نشطت منذ السبعينيات من القرن السابق في توليد معرفة متوافقة مع ثقافة المجتمعات الإسلامية فيما يتعلق بأمور المعاش (الاقتصاد)، وتعليم معرفة تسهم في تناغم نفسي . طبقا لعلم الصحة النفسية . يؤدي إلى عقلية غير مضطربة، حيث التأسيس للحقول العلمية على أسس العقيدة والأخلاق والأحكام الإسلامية، ولعل هذا من أحد أهم التحولات التي قادها حقل الاقتصاد الإسلامي على مستوى المجتمعات الإسلامية، في الوقت الذي عجزت من جهة وفشلت في احيان

كثيرة الأدبيات والمؤتمرات التي تعقد على مختلف الأصعدة المجتمعية وتشترك فيها العديد من الحقول المعرفية التي تعبر وتجسد من جهة أخرى مدراس وتيارات الفكر الدهري، وبتحديد أدق عندما سارعت دول إسلامية والعربية منها إلى إتباع السياسات الصندوقية (صندوق النقد الدولي...) تعرضت لخسائر في مجالات عديدة ولربما المجال الاجتماعي من أقوى الشواهد على ذلك، لأن الإتباع هنا كان بفعل الحصول على المساعدات والقروض والتسهيلات، أي بقاء هذه الدول تعيش في دوامة الاعتماد على الغير، في حين أن درس من دورس الحقل في التمويل يربي الأمة على عظم المشاركة واقتسام المخاطرة، والاشتراك في الربح، وينهض باقتصادها عبر تحويل التمويل إلى نفع حقيقي خدمي كان أو إنتاجي. ومن التحولات التي تحسب لحقل الاقتصاد الإسلامي وعلى مستوى دولي، أنه المشروع المعرفي الذي أحدث اضطرابا في بيئة العمل المصرفي والتمويلي بصفة عامة، سواء على المستوى البناء التنظيمي (من وجود هيئة شرعية رقابية كانت أو اشرافية) أو على مستوى المنتجات المالية، فأصبحت تشكل رأس مال فكري يعبر عن الرسالة المحمدية حيث الشريعة فقها وأخلاقا، وأصبح هذا الرأس المال الفكري ميزة تنافسية بدليل سعي العديد من المؤسسات التمويلية الدولية إلى اكتسابها وتحصيلها، بل وطلب بعض المؤسسات العلمية للدخول في حوارات مع المؤسسات البحثية التي تملك موجودات معرفية وأصول فكرية، للاستثمار فيها بما يعيد حيوية النظام الاقتصادي العالمي، ولربما أصدق تمثيل على ذلك هو معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة المؤسس (رحمه الله تعالى)، الذي اسهم في ارتفاع أرصدة الجامعة وزيادة قيمتها الدولية بامتلاكها تلك الموجودات والأصول المعرفية والفكرية . تجربة الكراسي العلمية مثلا .. إذا كانت هذه بعض المكاسب التي حققها الحقل في بعده البحثي والحضاري، والتي وجدت فيها الخبرة الغربية فرص استثمارية يمكن أن تعيد إليها حيويتها التي عانت من الاضمحلال . وبلغة تحليل ابن نبي الفكرة الحية[٣]، وذلك كما يثبت التاريخ على السطو الفكري وانتحال الأفكار، بالدخول في حوار فكري ومناظرة علمية، ثم العمل على تجريدها من خصوصيتها الحضارية ومنظومتها القيمية، ثم العمل على إعادة وتكرير إنتاجها مع تحديد جديد لبلد المنشأ، وبدليل محاولة المشتغلون بالحقل من غير المنتمين إليه عقديا، بعقلنة منتجاته، لأن العقلنة تعني الكوننة، وهذا غير سليم وإن كان صحيحا فقيمة

العدل تقر بها العقول، لكن يظهر الاختلاف وبعد مسافة قليلة جدا من الاتفاق على معقوليتها، حيث مفهومها وكيفية تطبيقها، فالعدل في المعاملات المالية أن لا يدفع النقد ليتحصل على نقد أكثر مما قدم، ولكن العقلانية الاقتصادية الدهرية تجهد نفسها وخلال تاريخ طويل جدا لتبرير الفائدة (ثمن النقود) وتسوق على أنها نظريات علمية متجردة، تتجاوز حدود المكان وتستغرق الزمن، ومن جهة أخرى فإن مفهوم "الحوار" الذي طرحه "هابرماس" بين العوالم الثقافية المختلفة، لازال مؤطرا بعلياء الغرب، ومنجذبا إلى العقل المفرغ من الأخلاق، ومخلدا إلى القيم المادية، ولذلك فإن العقل الاقتصادي الدهري وهو في سعيه لتركيب فسيولوجي جديد عليه حيث فاعل الأخلاق، لا يمكن له ومع تركيبته المستحدثة أن يتقبل العقلانية المسددة التي تقوم على صلاح النفوس بالتدين والتخلق المتدين، وهذا ما قد يظنه بعض إتباع الحقل خسارة من جهة ومعوق عن التدويل من جهة، وانغلاق بالخصوصية من جهة ثالثة، ولهذا دائما ما يعمد اولئك تحت ضغط رغبة التمرد على المتسلط بالعود مجددا إلى سلطة الغالب، يعمدون إلى تفريغ الاقتصاد الإسلامي وعبر أحد أذرعته التي اقر بها "الغالب؟!" . في نظر اولئك . "التمويل اللاربوي (< = الإسلامي)" من قيمه الخاصة به، بل وتجريده من المضاف إليه، والذي به ولد قيمة مضافة لهذا المجال، ثم تأتي من تلك الأصوات التحذير من التحايل في التمويل، مع وحدة الأساس وتوحد منطق التأسيس، حيث ضغط الواقع في أي صورة يتشكل هذا الواقع المستتر بحماسية الانتشار وبفاعل الرغبة في التدويل، وكل هذا مفتقر إلى الكفاءة في التفسير، فضغط الواقع المؤشر في الافتتان، وضغط الواقع المؤشر في التحايل في التمويل، هو هو، وإذا كان المتغير واحد كان لابد من توحد النتائج، وإلا احتيج إلى تحليل يتعدى الحروف إلى تحليل النفوس، وهكذا مشاهد التدويل للحقل نصرا في نظر وتحصيل مغانم تمويلية في نظر آخر، وتنمية في انظار تختلف حول أي النماذج التنموية أصلح، وحيث يكون الاختلاف في النظر تصاب الصناعة بالعمى، وإن وصفت حالتها بالتضخم، فالتضخم مرض اقتصادي وكذلك على المستوى الفكري، وإذا كان ذلك في صناعة التطبيقات المؤسساتية، فإن الحال قد يكون أسوأ في صناعة التعليم، الذي ركدت فيه صناعة تعليم الحقول "المأصولة" في مناطق ميلادها وبلدان منشائها، وبسبب البحث عن العوائد المالية حيث التوجه نحو المؤسسات

التمويلية، وبتمويل كبير من تلك المؤسسات للفاعليات البحثية حول التطبيقات والصيغ التمويلية، الأمر الذي وسم الصناعة التعليمية للحقل بالتأخر سواء على مستوى الترتيب في سلم الأولويات، أو على مستوى الاهمية النسبية في الإنتاج المعرفي، أو على مستوى النفاذ إلى الأسواق الخارجية، فانعكس ذلك التأخر على كل تلك المستويات على حجم الطلب لبرنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي، وانخفضت الحصة السوقية للرسائل الجامعية العليا في تخصص الاقتصاد الإسلامي. ومن دلائل التأخر للبعد التعليمي في حقل الاقتصاد الإسلامي تقطيع الحقل إلى كاتونات ثم العمل على استقلالها وتضخيم نموها فاستقل "التمويل الإسلامي" وأصبح هو المستهدف بالتنمية من قبل المؤسسات التعليمية والعلمية، وبفاعل خارجي حيث الفكر الاقتصادي الدهري وخطابه السياسي غير الرسمي، الذي عمل ونجح على نزع مناطق من الحقل والعمل على تحويلها إلى كاتونات معزولة، يراد لها أن تكون كونية، وهذه الحيلة أشبه بخطة "بايدن" . نائب الرئيس الحالي للولايات المتحدة الامريكية لتقسيم العراق، ووفقا لمبدأ "فرق تسد"، وقد حصل . فقه التدويل وفقه الأقليات... . ليطبق الفكر الاقتصادي والسياسي الدهري سيطرته بالكامل على منطقة "التمويل الإسلامي!" فهي منطقة غنية بالموارد المالية، وفي كل ذلك يقف الكثير من إتباع الحقل لمشاهدة هذا الانتزاع المستهدف للانفصال وتأسيس "عولمة للتمويل الأخلاقي"؟!، في حين سارع البعض وهم قلة إلى النظر في عتاده العسكري ليخرج منها أداة جيد ولو على مستوى المفاهيم، فخرج مفهوم "الحلالية" ليحل محل "الإسلامية"، فيضيق دائرة الإسلامية بطرد فلول المتفيقهة، وتطهير الدائرة من جيوب التحايل والحيل الفقهية، وهو تكتيك دفاعي جيد، ولكن إقرار النمطية في المنتجات والأدوات والصيغ التمويلية الإسلامية سيقود إلى إنهاء سلطة الهيئات الشرعية على نحو "توافقات المصالح" والانتقال من أسلوب التبادل، إلى مبدأ "سلطة الأكثرية"، ومن ثم تعزيز الإقصاء للصوت الفقهي المنعوت "بالتشدد" والموصوف في عمله "بعدم إدراك/فهم الواقع" وقد حدث ذلك وعلى مستوى المجامع الفقهية في بعض مؤتمراتها[٤] وبدعم وتمويل من قبل الفاعليات الرأسمالية، التي استثمرت في المنطقة الحماسية للفقهاء الماليين سواء المتحولين من الممارسة التحليلية الاقتصادية البحتة إلى الصناعة المالية، أو المهجرين. رؤوس الأموال المهاجرة . من مناطق الفقه إلى قطاع الفقه المالي، ودون شك أن

هذه العلميات التنموية ستدفع بقطاع التمويل الإسلامي إلى التقدم حتى على مستوى الصناعة التعليمية، ودليل ذلك البرامج التعليمية سواء المستقلة بذاتها، أو المتشعبة من البرنامج التعليمي كما هو حاصل في أقسام الاقتصاد المؤسسة على تعليم الفكر الاقتصادي الدهري، وفي الوقت نفسه ستعيق برنامج الاقتصاد الإسلامي من النمو ولو على مستوى الحصة السوقية، وهو ما يعني في النهاية ضعف معدل النمو في الجانب التنظيري والتطبيقي، وهو ما عده أحد كبار رواد الاقتصاد الإسلامي مؤشرا على الخطر المهدد للاقتصاد الإسلامي[٥]، ومن نتائج الخسران لتلك الوضعية أنها كرست المفهوم الأخلاقي للحقل، فالحقل في ما تم فصله وقطعه من جسده، حيث التمويل هو تمويل أخلاقي لا أكثر من ذلك وهناك ما يناظره أو يماثلها في الفكر الاقتصادي الدهري، وهو ما يعني في المقابل عدم علمية الحقل، فالاقتصاد يبقى علما حياديا موضوعيا لا جنسية له، وحيث أن السيادة للتفكير الاقتصادي الدهري فهو الذي يمكن نعته بالعلمية، أم حقل الاقتصاد الإسلامي فمع تلك التغيرات التي أظهرته، فهو مفهوم يدل على البعد الأخلاقي في التعاملات فقط، فبعد أن كان ينظر إلى الحقل في مراحل ميلاده على أنه نظام أو مذهب يجسد الإسلام بأحكامه وقيمه، ولا يوصف بعلمية علم الاقتصاد الإسلامي، ولازال بعد تكونه لا يعبر إلا عن البعد النظام/المذهبي فقط، والدراسة تعتقد أن هذه خسارة شارك في صناعتها الكثير من المشتغلين في الحقل، وذلك بالموافقة على فصل التمويل والمصارف عن الحقل، والعمل على دعم تنميتهما عبر الممارسة البحثية التي تظهر ميوعة الاختصاصات، حيث امتداد عمل المؤهل في الاقتصاد إلى مناطق عمل الفقيه، والعكس حيث تعدي الفقيه على منطقة الاختصاص الاقتصادي، والامتداد والتعدي مع عدم التكوين ولا التأهيل، واختزال الممارسة البحثية في تكوين الخزين الاستراتيجي المعرفي، وهو ما ولد فوضى . بمشاركة عوامل أخرى ليس محلها[٦] نعم كون الفقه مكون من مكونات التحليل الاقتصادي الإسلامي، إلا أنه لا يعني أكثر من عمل الاستعارة (وتطلق عليها الدراسة المنطقة المتحولة) وتداول المنتج المعرفي الفقهي النهائي للبناء عليه، لا القيام أصلا للكشف عن الحكم الفقهي في الواقعة وإن كانت مالية، وقد نتج عن ذلك في بعض أدبيات الحقل توجهات داخل الفكر الاقتصادي

الإسلامي، ومن هذه التوجهات ما عرف بتقسيم العمل ومن ثم تصنيف مرحلية الاقتصاد الإسلامي، حيث منطقة "الفقه الاقتصادي" ومنطقة "التحليل الاقتصادي الإسلامي"[٧].

ومن ملامح حالة تأخر أن المذكرات والكتب التدريسية في برامج تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي، لم تجري في تكوينها وتشكلها على أساس من غايات وأهداف الحقل، فلم تصل إلى الكيفية التي تدمج من خلالها المنظومة القيمية الإسلامية في ثنايا الموضوعات والقضايا ذات الطابع التحليلي، وإنما الذي جرى به العرف في التأليف بعد استعراض الأبنية النظرية التحليلية الوافدة، أن تتبع بالتناول السردي والعمومي جانب السلوكيات. المستهلك / المنتج . وفي الأسواق تطبق بعض التعاليم الإسلامية على معايير/ خصائص السوق كما في الفكر الاقتصادي الدهري، لتصل إلى أن "السوق المنافسة الكاملة هو السوق الإسلامية" وفي التحليل الكلي يقتفى أثر الفكر الاقتصادي الدهري الذي يغيب وظيفة الدولة ولا يستدعيها إلا في حالة الاختلالات التي يصر ذلك الفكر على أنها "نادرة" أو "عرضية الحدوث" ولنلاحظ خطورة هذا المفهوم، فعرضية الشيء غير ذاتية الشيء، فالاجتماع البشري ذاتي، والتعاون أو الصراع عرضي، وهذا ما تجلى في التحليل الخلدوني، وعودا "عرضية الحدث" يعني أن بنية النظام الرأسمالي / الليبرالي بتشكلاته الشخصانية . السميثية/الكينزية/الفريدمانية.. . سليمة وصحيحة وقوية ولكن المشكلة في العوارض واغلبها من سلوكيات فاسدة لا تجري وفق البرمجة الآلية الميكانيكية "للإنسان الاقتصادي"، بل أن المذكرات التدريسية في التحليل الكلي تقوم على مجموع الوحدات الجزئية . مستهلكين/ منتجين.. . وهذا الارتكاز يعاني من أخطاء علمية أساسا وتحليلية أصلا، هذا فضلا عن المصادمة العقدية والمعارضة للمذهبية الإسلامية، فلا يذكر بل يدرس ومن قسم كان ينبغي أن يحمل غايات الحقل السامية، ويعبر عن قيمة العالية، يدرس على أنها حقائق علمية موضوعية وهكذا التأليف في جانب التدريس ينحصر في شقه الاقتصادي الإسلامي على سرد يتصف بعدم التماسك والانسجام والتسلسل المنطقي، بذكر القيم الإسلامية في مجال السلوكيات، ودون تنقية بالإشارة أو بعبارة صريحة لملوثات الفكر الاقتصادي الدهري. أن تعليم وتعلم تخصص الاقتصاد الإسلامي هو في الأصل تربية للأمة على منظومة قيمية إسلامية، وهو مشروع تجديد للدين من هذا الباب، ولا تتحقق حقيقة ذلك إلا بالحفظ والدفع.

. ومن ملامح التأخر سيادة النظرة التجزئيية غير التكاملية في العملية التعليمية، فلازالت الحالة "الانشطارية"[٨] سائدة لا على مستوى هيكلة الخطط الدراسية، بل على مستوى التدريس في كثير من المقررات الدراسية في برامج تعليم الاقتصاد الإسلامي، ولربما يصدق هذا التوصيف الملخص في أن برنامج تعليم حقل الاقتصاد الإسلامي يبدو وكأنه مجموعة من المواد الدراسية المنفصلة في دوائر عدة والمستقلة في جهاتها، أي أنه برنامج لا يعلم التخصص، فهو خليط أمشاج جمعت من حقول مختلفة ورصت في قوالب . المستويات . مجدولة زمنيا، وبناء على اعتقاد أن ذلك يفرطح فرص التوظيف.

. ومن ملامح التأخر أن السياسة التعليمية في الأقسام التي تشرفت بالاستقلال بتعليم حقل الاقتصاد الإسلامي، والمختصة بإعداد كوادر بشرية في تخصص الاقتصاد الإسلامي، عانت ولا زالت تعاني من عدم الاستقرار حول البنية التحتية لصناعة تعليمية تتمتع بالقدرات التنافسية، ومن ذلك عدم الاستقرار في الرأي حول ماهية الحقل، وما يتعلق بإعداد الخريج، ويمتد ذلك إلى ما علا حيث أهداف تلك البرامج التعليمية في تخصص الاقتصاد الإسلامي.

. وكذلك ما تزال العديد من التغيرات التي تجرى على الخطط الدراسية لبرنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي، يغلب عليها الارتجال وسطحية التخطيط والانهزامية الجديدة، وعدم شمول النظرة لتكامل إعداد الشخصية الإسلامية، والعقلية المسددة.

. كما تعاني تلك البرامج من بطء سياسة الاستثمار في المستحدث المعرفي والمنهجي، وفي نواتج التطبيقات المؤسساتية، فلا وجود لصناعات الاستخراج ولا للصناعات التحويلية.

. ومن ملامح التأخر التقليدية في تطبيق سياسات جودة التعليم، حيث اختزال جودة التعليم في الاستجابة لمنطق السوق . أي سوق العمل، هذه هي الانهزامية الجديدة . مما أدى في كثير من التغيرات على خطط الأقسام التعليمية التشابه، ففقدت التنافسية التي عززت من جهة أخرى بتنوع ثقافي ولغاتي على مستوى الهيئة التدريسية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف العملية التدريسية في تلك الأقسام النظرية، ومن جهة مقابلة تدني الإنتاجية، ومن جهة مقابلة للمقابلين السابقين، خفض حجم الطلب على المتخصصين في حقل الاقتصاد الإسلامي لفقدهم مثل هذه المعايير المستوردة. في حين أن مما تراه الدراسة من ضمن

معايير الاتقان (> الجودة) "التناغم النفسي في العملية التعليمية" ومن أحد أهم تلك المعايير أيضا "الهوية الإسلامية في العملية التعليمية" و"قوة الحضور النقدي المعرفي والمنهجي في المقررات المستقلة بتدريس الفكر الاقتصادي الدهري"[٩]. وغير ذلك مما نؤجله إلى دراسة أخرى، المهم أنه لا يمكن الاكتفاء والاعتماد على محددات جودة التعليم العالي كما هي مقررة في أدبيات منتشرة ومتكررة ومكررة، لأن طبيعة الحقل تقتضي وجود معايير أخرى يحتكم إليها في مدى جودة تعليم الحقل سواء كما في قسم الاقتصاد والأقسام الأخرى بالجامعات الوطنية.

وغير ذلك مما تم رصده من ظواهر التأخر المنعكس على حقل الاقتصاد الإسلامي في بعده التعليمي، مع أهمية وعظم الدور التربوي لتعليم هذا التخصص في الجامعات العالم الإسلامي والعربية منها وبالذات بلاد مهبط الوحي ذات الريادة التأسيسية لهذا الحقل بدء من تدويل مصطلحه، والعمل على تنميته بفتح أقسام على مستوى دراسات الإجازة العلمية (=البكالوريس) وعلى مستوى الدراسات العليا، فإن قيام دول العالم الإسلامي بتدعيم ونشر تعليم الاقتصاد الإسلامي سيكون اللبنة الأولى في الإصلاح التعليمي والتربوي، لأنه يستهدف من عملياته التعليمية والتربوية إيجاد "الإنسان القوي الصالح" وتكوين "العقلانية المسددة" . بالمفهوم الطائهي . والشخصية السوية، وهو بهذه الاستهدافات يمكن وتكمن عالميته، فالحاجة إلى "الإنسان القوي الصالح" و"العقلانية المسددة" ضرورة للبقاء البشري وضرورة....[١٠] فالاقتصاد الإسلامي من حيث غاياته وبالنظر إلى مؤسساته ومرتكزاته، يستهدف غرس الهوية والوعي التاريخي بالحضارة الإسلامية، فمن مؤسساته التراث الفكري الإسلامي، وهو بهذا التواصل يقف ضد القطيعة المعرفية التي تريد قطع صلة الأمة بتراثها المنجز لحضارة امتدت لعدة قرون، وهو بهذا ينمي في شباب الأمة الاعتزاز بهذه الحضارة قيما وفكرا، وهو ما يولد شعور الثقة في ذاته ومن قبل في ذات الأمة ملة ونحلة ولغة، ومن الجانب الآخر تتعزز الهوية الحضارية الإسلامية من خلال ما يقدمه الحقل على مستوى إصلاح "المعاش"[١١] (الاقتصاد) على مستوى الإنسان (الفرد) وعلى مستوى الشعوب والمجتمعات، لأن الاقتصاد الإسلامي يعمل على ترقية الإنسان ومجموع الناس عبر الالتزام بالأخلاق، فصلاح الإنسان لا يكون إلا بالأخلاق، وعقل بدون أخلاق عقل يدمر وأن وجد

النفع في العاجل[١٢] فمع الازدهار. عبر بلونات القطاع المالي . يشيع الترف والتحلل، ويسيطر هوى النفس والشهوات على الناس، وكل ذلك بسبب الطمع، وهو مركب الرذائل الأخرى حيث الجور والشح والتغافل، ومهمة الأخلاق غرس الفضائل وهي التي تعبر عن صحة النفوس واستوائها، وعلاج الرذائل التي هي أمراض النفوس ويأتي على رأسها "الطمع" والمنتج لملازم الإنسان وهو "الهم"، ولعل الوقائع التجريبية والتي تقف على رأسها الكارثة المالية للرأسمالية الربوية تشهد في التحليل الحفري على أن المتغير التفسيري الذي يمكن أن يتمتع بالكفاءة هو أمراض النفوس وكما سبق الإشارة إليه، ولهذا لم يجد الفكر الدهري سواء في مجال الفلسفة التي تم استدعائها مرة جديدة لتقديم حلول لهذه الكارثة الممتدة على أصعد الحياة الإنسانية[١٣] وكذلك لم يجد الفكر الاقتصادي الدهري وهو يقوم بالتحليل الذي انقلب على مهمته في تبرير للواقع "فالقمار مادام أنه يدر عائدا فهو نشاط اقتصادي"[١٤] ليجد في حقل الاقتصاد الإسلامي جديدية "تهذيب النفوس" و"طب الأخلاق" "فباكتساب المكرمة . أي الأخلاقية . يستحق الإنسان أن يوصف بكونه خليفة الله تعالى المعني بقوله عز وجل (أني جاعل في الأرض خليفة)... وخلافة الله عز وجل لا تصلح إلا بطهارة النفس"[١٥]، وهذا هو المميز الذي دفع بالفكر الاقتصادي الدهري إلى الاستثمار في الحقل لإعادة الحيوية في فكره ومن ثم في وجوده وبقاء هذا الوجود كما كان مسيطرا في سابق عهوده، وكأن هذا الفكر وعى على صحوة أخلاقية، وكأن السياسات العامة ومنها الاقتصادية لا تكون في الاستجابة للغرائز البهيمية والقوة الشهوانية، وهذا ما كان يقول به علماء الإسلام، ويعبر عن ذلك أحدهم بقوله:" والخلافة تستحق بالسياسة، وذلك بتحري مكارم الشريعة، والسياسة ضربان: أحدهما سياسة الإنسان نفسه وبدنه وما يختص به، والثاني سياسة غيره من دونه وأهل بلده، ولا يصلح لسياسة غيره من لا يصلح لسياسة نفسه"[١٦] " ولا يصلح لخلافة الله إلا من كان طاهر النفس لأن الخلافة هي الاقتداء به تعالى على الطاقة البشرية في تحري الأفعال الإلهية"[١٧]، إذن تطهير النفس وتهذيب "قوة الشهوة" التي هي أصعب قوى النفس "لكونها أسبق في تكوين الإنسان وعلى وجودها تتوقف القوتان الأخريان" فأنها تولد معه وتوجد فيه وفي الحيوان الذي هو جنسه بل في النبات الذي هو جنس جنسه " ومع ذلك فالإنسان الحقيق بالخلافة، لا يكون إنسانا ولا يصير إنسانا خارجا من جملة البهائم وأسر

الهوى إلا بإماتة الشهوة البهيمية أو بقهرها وقمعها... عندها يصير الإنسان حرا نقيا، بل يصير إلهيا ربانيا، فتقل حاجاته ويصير غنيا عما في يد غيره سخيا وسخيا بما في يده ومحسنا في معاملاته"[١٨] ولنلحظ كيف تتم المعالجة الإسلامية للشخصية الإنسانية في تراث الفكر الإسلامي، وبما لا يتفق مع تلك الدراسات الاقتصادية الإسلامية التي تجد حرجا علميا في الاعتراض على تعاليم ذلك الفكر فيما يتعلق بكون الدافع الوحيد للسلوك الاقتصادي هو "المصلحة الذاتية" التي تعبر عن "الأنا" بكل ما يتجمع في جوهرها من دوافع الرذائل، فهذا الحرج العلمي الذي قاد إلى تلك التحليلات الانفصامية يعالجه "الراغب" "فيطرح الاعتراض التالي:" فإن قيل: فإن كانت قوة الشهوة بهذه المثابة في الإضرار، فأي حكمة اقتضت أن يبلى بها الإنسان؟... لأن "الشهوة إنما تكون مذمومة إذا كانت مفرطة وأهملها صاحبها حتى ملكت القوى. فأما إذا أدبت فهي المبلغة إلى السعادة وجوار رب العزة، حتى لو تصورت مرتفعة (مفقودة) لما أمكن الوصول إلى الآخرة" وساق كلام تحليليا نفسيا (= سيكولوجيا) حتى قوله:" فإن الشهوة محتاج إليها ومرغوب فيها، وتقتضي الحكمة الإلهية إيجادها وتزيينها"[١٩] هذا من حيث افتراق على مستوى التحليل، وهناك اختلاف على مستوى المفاهيم، فالراغب يعد "الهوى" هو المفهوم الذي ينفتح مدلوله "للذاتية" كما هي في الفكر الاقتصادي الدهري والمنقول دون تأصيل إلى واقع الدراسات الاقتصادية الإسلامية "فالهوى هو هذه الشهوة الغالبة"[٢٠] والشهوة المذمومة هي " استجابة النفس لما فيه لذاتها البدنية" وفي مقابلها الشهوة المحمودة "هي قوة قد جعلت في الإنسان لتتبعث بها النفس لنيل ما يظن أنه فيه صلاح البدن"[٢١]، إذن فالأخلاق جزء مندمج في الاقتصاد الإسلامي، وعلى الرغم من الإقرار بذلك على مستوى الممارسة الكتابية في داخل الحقل، إلا أنه على مستوى التحليل يظهر تيار من داخل الحقل، يرون أن تقديم الاقتصاد الإسلامي لا يكون . بدلا من أنه لا يمكن أن يكون مع وجود واقعها . إلا عبر اللغة الرياضية والنماذج القياسية، وهو ما قد لا يسع البعد المعنوي والأخلاقي، وذلك إيمانا منهم بأن ذلك الفكر المؤسس على نموذج نيوتن والذي لا يرى في الظواهر الاقتصادية إلا كونها"[٢٢]، وهنا مكمن الداء في ذلك الفكر اختزال الظاهرة البشرية في بعد مرة فيزيائي ومرة في بعد بيولوجي، ومن التطبيقات ما تركز عليه الدراسات الاقتصادية الإسلامية في الموافقة للتوافق مع الفكر الاقتصادي الدهري بأن

"الذاتية" كما تحدد مدلولها في ذلك الفكر مفسر للسلوك الإنسان (الفرد) الاقتصادي، ثم تذهب تلك الدراسات إلى سوق الاختلاف والافتراق في مرحلة بقيم الإيثار والتعاون والتكافل، وفي مرحلة بقيمة "الأخوة" التي لا تجد مصاديقها إلا في عالم اللاربحي . القطاع اللاربحي . أما عالم السوق فالذي يعمل في مجاله هو "الأنا " "الذاتية" "الأثرة"، وهذا الفصل في التحليل هو تعبير عن انفصام في الشخصية. الدافع الذاتي. كما أنه مكان البدء بالدواء، حيث تهذيب الأخلاق، فالخلق الفاضل ليس هو خلق الزاهد المعذب لجسده، ولا هو خلق اللذة الباحثة عن أقصى اشباع ممكن، بل هو خلق . الاعتدال . الذي يعطي لجسده وشهواته حقها دون إفراط ولا تفريط، وبالتالي فالتفاضل في الأخلاق لا يكون بالزهد في الحياة ولا بالجري وراء ملذاتها، وإنما يكون التفاضل في الاعتدال مع الأخذ من المعرفة بأوفر نصيب[٢٣] وهذا هو البعد الأهم في الحقل، وهو صمام الأمان في الصناعة المالية الإسلامية التي تغافل عنها صناع القطاع المالي الإسلامي باعتبار أن الفقه حكم على الواقعة والأخلاق علم ببواطن الأمور، وهكذا يخسر الحقل على أيدي انصاره واتباعه تمايزه الحضاري ويفقد قيمة تفرده، وينكص عن أهداف وجوده، ويحسر عن غاياته. إذن فالاقتصاد الإسلامي عبر مناهجه التعليمية وممارساته البحثية ومنتجاته المالية ومؤسساته التمويلية، يتمتع بقدرة عالية في الانتشارية، والتحلق في فضاءات ثقافية ولو كانت مصادمة لأسسها، لأن العقل الإنساني عندما يتجرد من الأهواء ويتخلى عن الاستجابة للنوازع البهيمية والشهوة الغضبية يجد في هذا الحقل أصول الفضائل من العدل والبذل[٢٤] فهما مما لا يختلف عليه العقلاء وإن اختلفت نحلهم ودياناتهم. وهذا ما ينبغي أولا غرسه في نفوس المتعلمين والباحثين، غرس قيمة الانتماء والولاء لهذا الحقل، مع إمدادهم بالمعارف المستجدة في الحقل والعمل على تنميتها ودفع معدل نموها وتحريض المؤسسات التعليمية كالجامعات على إعادة هيكلة الخطط الدراسية لمقررات مستقلة تدرس من خلالها الاقتصاد الإسلامي، وفي البعض الآخر الذي يجسد التخصص الاقتصادي بإفراد مساحة لمفردات تتناول ولو بشكل نقدي ووفق منهج المقابلة بين تعاليم المدارس الاقتصادية التي تعبر عن الفكر الاقتصادي الدهري كالمدرسة المهيمنة في مقررات التحليل الجزئي . التقليدية الحديثة/النيوكلاسيكية. ليستمد المتعلم هويته من تعليمه، ويتولد منه الوعي بهوية الأمة وبقيم الحضارة الإسلامية، وعلى

الأقل ليكون تعليم تلك المؤسسات متناغما . على مستوى نفسي (سيكولوجي/الصحة النفسية) بل وعلى مستوى سياسي . مع السياسات التعليمية والنظام التعليمي الجامعي في بلاد مهبط الإسلام، ونور الهداية ورسالة الرحمة للعالمين، التي نصت على مجموعة من الثوابت الهادفة ومن أهمها: غرس العقيدة الإسلامية وتنمية القيم الإسلامية والحفاظ على الهوية الإسلامية، كما أن سياسة التعليم العالي تستهدف تلك الأهداف، وتدعو إلى بعث الرقي الحضاري الإسلامي، وإعداد "الإنسان . المواطن . القوي الصالح" . أي المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث والممتلك لقوى التفكير النقدي والإبداعي فالمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف[٢٥]. وبإجراء ذلك على تلك الأقسام التعليمية في ميدان المعرفة الاقتصادية، يثبت أنها تقدم الفكر الوافد وتدرس المعارف الاقتصادية ذات الأسس الفلسفية المادية، والمروجة للإيديولوجيا الرأسمالية، وتقطع صلتها بالفكر الاقتصادي الإسلامي ومن قبل بالوحي، لأن النموذج الفيزيائي النيوتني يفسر الكون على أنه لا خالق له، أو على الأقل أن تدبيره وتسييره يكون عبر قوانين ذاتية[٢٦] وهذه هي الفلسفة العلمانية الشمولية التي يصدق عليها وصف "الإلحاد"، ومن ثم حق وصفها بأنها أقسام لا تقوم على تنفيذ السياسات التعليمية، بل تعاكسها والمعاكسة تعني في نهاية التحليل أنه ليس لديها هوية وطنية. ومن هنا فإن على الجامعات ولاسيما فيما يتصل بأمور المعاش (الاقتصاد) وإدارته من أقسام وكليات أن تجري إصلاحا تعليميا تتضمن بعض خطوطه على صيانة وحماية وبعث الروح في مشروع "التجديد" الحضاري الإسلامي، عبر تعليم وتعلم حقل الاقتصاد الإسلامي بفروعه[٢٧] والذي يعتبر ضرورة عملية حيث تحول جزء كبير من مؤسسات القطاع المالي إلى العمل وفق فلسفة التمويل الإسلامي، وضرورة نهضوية "ففي كل مرة يدق فيها ناقوس الخطر تستنهض هذه المجتمعات أنظمتها التربوية بالإصلاح من أجل مواجهة الخطر وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة والمشاركة في بنائها".

وفي هذا الاطار يأتي دور ومكانة أقسام تخصص الاقتصاد الإسلامي والذي تم تفريغ مناطقه إلى برامج مستقلة لتكون كلية، في تركيز الاهتمام ببرامج الاقتصاد الإسلامي وفروعه المستقلة، مستهدفا في الأساس تكوين "الإنسان/المواطن القوي الصالح". والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل أقسام تعليم حقل الاقتصاد الإسلامي وفروعه

المستقلة تحقق تلك الغايات وتصل إلى أهدافها، وتجاري إن لم تكن تسبق التغيرات التي تحدث في الساحة الاقليمية والدولية، مما يمكن أن يعكس بالسلب أو الإيجاب على العمليات التنموية لحقل الاقتصاد الإسلامي ولاسيما في منطقته التعليمية ؟. إن الإجابة على ذلك تكون وفق المنطق التحليلي لعدد من الوقائع والوثائق التي تخص حالة الدراسة حيث قسم الاقتصاد فيما قبل الانفصال والاستقلال فيما بعد ذلك.

ثانيا: تشريح الحالة

يعتبر قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى أول قسم يتم به الاستجابة لتوصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والمنعقد بجامعة الملك عبدالعزيز، وبهدف دعم عمليات التنمية في حقل الاقتصاد الإسلامي، لتحقيق غايات الحقل من مثل التحرير والتحرر التعليمي ومن ثم البحثي والفكري، والقضاء على الازدواجية التعليمية التي تجعل العلوم الشرعية علوم غير عصرية من جهة وغير ذات فعالية في تكوين البنية العلمية للحقول المعرفية، لأن تلك العلوم تنطلق من الوحي، وهذا يعني الالتزام بتعاليم الوحي وقيمه، وهو ما يصادم فلسفة العلم الوافد، فضلا عن تنفيذ أهداف وسياسات التعليم العالي، وكل ذلك لخدمة الأمة الإسلامية، فنجاح هذا النموذج/التجربة سيسهم إلى نقل هذه التجربة إلى جامعات مجاورة وعربية وإسلامية، ولكن مع عظم تلك الأهداف وسمو تلك الغايات، يبقى الواقع هو القراءة التي تحكم على التجربة/النموذج، وعلى هذا ستتجه الدراسة إلى قراءة ذلك الواقع في آلياته دون نتائجه، لحاجة ذلك إلى دراسة مستقلة.

إن الانفصال بين الإيمان بقضية أمة كحقل الاقتصاد لإسلامي، وبين العمل يعد من أحد المتغيرات التفسيرية في وجود الفجوة بين المثال سواء على مستوى الغايات والأهداف، وبين واقع التنفيذ، ولهذا فإن حماسية الرواد الأوائل والمؤسسين المرتكزة على تلك القناعات الإيمانية، هي التي صنعت من اللاشي شيء، في الوقت الذي توافرت فيه الموارد المعرفية وتشكلت الموارد البشرية المؤهلة، واتيحت الإمكانات المادية، وتهيأ المناخ حتى العالمي، فزاد حجم الفرص، وانخفض على الأقل مستوى التهديدات الخارجية، ومع ذلك بقي الوضع على ما كان في السابق، يشهد على فقر في القناعات وتحول في التصورات، وغفلة من استشراف المستقبل، ودليل ذلك القناعة بأن القسم كغيره من الأقسام يقدم خدمات تعليمية، مع وجود

تهديد تجسد في انخفاض الحصة السوقية للبرنامج التعليمي في تخصص الاقتصاد الإسلامي، فضلا عن التسربات من داخل القسم إلى خارجه، فمع وجود ذلك التهديد سار القسم لإداء تقديم الخدمات التعليمية، دون التوقف المؤسس على منهجية علمية تقصي الآراء الذاتية والانطباعات الذهنية والتفضيلات المعرفية التذوقية.

١. واقعة الجمود:

طيلة عدد من السنوات والتي تنادت فيها أصوات مطالبة بإعادة النظر ومراجعة لا تقتصر على الخطة الدراسية، بل تشمل فلسفة تعليم التخصص[٢٨] لرفع كفاءة البرنامج الأكاديمي على الأقل من منظور القيمة الحضارية، كانت الاستجابة بالبقاء على ما كانت عليه الأوضاع السابقة، وترديد "ليس في الإمكان ابدع مما كان" حتى ومع استيراد سياسات "الجودة" وفي مرحلة تالية "الاعتماد الأكاديمي"، لم يقم القسم بعقد ندوة أو ورش عمل، إلا ورشة يتيمة اشبه برحلة صيد، أو نزهة نظر عقدت في أحد فنادق محافظة جده، وعلى مستوى الكلية، ولم يرى انعكاسات ضوئها على القسم، وحتى في مرحلة الانفصال ثم الاستقلال تحت مظلة كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، قدمت فرصة استثمارية جيدة لمواجهة تلك التهديدات والاستجابة الكفؤة لتلك التحديات[٢٩]، فتشكلت لجنة عامة لصناعة الخطط الدراسية لأقسام الكلية، وفرع عن اللجنة العامة لجنة خاصة بتشكيل أو إعادة هيكلة للخطة الدراسية لقسم الاقتصاد الإسلامي، وكان فيما ينبغي أن يكون على تلك اللجنة ممثلة في إدارتها أن تعمل في ظل ثلاثة محددات رئيسية: الأول محدد القيمة الحضارية للبرنامج تعليم منبثق من نموذج التأصيل الإسلامي، والثاني محدد الجودة ثم الاعتماد الأكاديمي والمحدد الثالث متطلبات سوق العمل، وأن ينطلق عملها من دراسة تحليلية أو مسحية أو استكشافية لواقع تعليم برنامج الاقتصاد الإسلامي ومن مداخل عدة كمدخل الكفاءة ومدخل سوق العمل، ومدخل التنافسية سواء على مستوى الوحدة الجزئية حيث الكلية ببرامجها المؤسساتية، أو على مستوى الكليات المجاورة في المحيط وفي جغرافية المناطق، ونحو ذلك من مداخل تؤمن البنية التحتية ومواد التشييد لصناعة خطة دراسية تتمتع بالكفاءة الخارجية، وتتسم بالقوة التنافسية، إلا أن الذي حدث كان مخيبا للآمال والطموحات، لأن آلية تشكيل لوحة الخطة . بحسب توصيف واقع عمل اللجنة . ارتكزت على

الانطباعية الذاتية وعلى المشاهدات الشخصية دون الاستناد إلى الاستشهادات المرجعية والاقتباسات المنهجية، فكانت حالة اللاتماثل المعرفي هي الإطار الذي صيغت بداخله اللوحة ذات التلونات السيريانية، وكانت طريقة العمل البقاء على ما سبق والقياس على السابق، فاحتيج فقط إلى آلة الحذف والإدخال، مما ابقى وضع البرنامج لتعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي في خانة الاستبعاد من اختيارات طلاب الثانوية العامة، ومن الأدلة التجريبية أسماء المقررات، فمقرر بقي على مسماه المعترض عليه، "مقرر السياسات المالية في الإسلام" فهذه التسمية غير صحيحة من حيث الإندراج تحت الكل، إذ اسم الكلي "الاقتصاد الإسلامي" حاضر في مفرداته، ومنطبق على جزئياته، ومن حيث شذوذها فهي المادة اليتيمة بهذه التسمية من حيث إطلاق المضاف إليه إطلاقا كليا "الإسلام"، ومن جهة ثالثة وغير نهائية أن هذه التسمية المركبة بين العقلي والنقلي، تستبعد العقلي لحصر السياسات في الإسلام ونحو ذلك من جهات الاعتراض التي يستدل بها على تدني كفاءة وفعالية تشكيل لوحة الخطة الدراسية لما بعد الانفصال والاستقلال، وهو ما يعني استدامة تلك التحديات واستمرار تلك التهديدات.

٢ ـ الفجوة بين الأهداف وبين آليات الإيجاد:

عندما تم تدويل وثائق الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي، لتثقيف الجامعات ممثلة في أصغر وحدة تعليمية حيث الأقسام في الكيفية التي يمكن من خلالها تعبئة القوالب في استمارات ومن أشهرها تداولا "الرؤية/الرسالة/الأهداف". وبقراءة ما أملئه القسم في تلك القوالب، وبين آليات تحقيقها على أرض الواقع بدء من الخطة الدراسية وانتهاء بتقويم ميداني لخريجي القسم، فنشدان نموذجية التأصيل تتضمن في مدلولاتها، التصدي للانحرافات الفكرية والمعرفية والتحيزات النظرية التي تملأ بها الكتب الاقتصادية التدريسية كما في النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية وفي أدبيات التنمية الاقتصادية، وفي المدلول المقابل الاستفادة من إنتاجية الحقل وتحويل تلك المواد الأولية أو الوسيطة أو النهائية إلى مواد معرفية تقدم في التدريس، وحيث أن هذا لم يحدث، ولا توجد خطط أو آليات لتنفيذ ذلك وعلى مستوى الأجل القصير ولا الطويل، فإن الهدف لم يتحقق، وحيث أن برنامج التعليمي كان يسير وفق خطة لم يتم تجديدها ولا تغييرها، دل هذا على تدني مستوى الكفاءة الداخلية للبرنامج، وليس

هذا فقط بل أن روابط الخطة الدراسية كانت ضعيفة بسوق العمل ولاسيما فيما هو من مناطق الحقل إلا وهو سوق المصارف ومؤسسات التمويل اللاربوية (<= الإسلامية)، وهذا يعني انخفاض الكفاءة الخارجية للبرنامج الأكاديمي. ولمزيد من التحليل لتراكمية الأدلة مع تغير الزمن وتقلب الأحوال وظهور جيل جديد كان يدعي تميزه عن سابقه أن تكوينه واحدي حيث درجة الإجازة العلمية (البكالوريوس) والماجستير والدكتوراه في نفس الحقل، ودون الدخول في التفصيلات تكتفي الدراسة بدليل أن تشكيل لوحة الخطة الدراسية الأخيرة، يدعي أن تشكيلها يقوم على منطق التوجه نحو السوق، ولا حقيقة لذلك التوجه، ولم يقم القسم أو لجنة إعداد الخطة الدراسية بدراسة تحليلية للمستوى التعليمي بالقسم مع مقارنته بأحد نماذج تعليم الاقتصاد القوية، بل لم يقم القسم بتحليل الكفاءة الخارجية/أداء خريجي القسم كما هم في مواقع العمل والإنتاج والخدمة، بل ولم تستخدم أي منهجية تحليلية مما هو معروف من مثل "التحليل الرباعي" حيث تحديد نقاط الضعف والقوة، ثم الانتقال إلى محيط تعليم القسم حيث الفرص والمخاطر/التهديدات. كما أنه لا يوجد لا على مستوى القسم في حياته استقلاله ولا على مستوى الكلية أي خطط للتطوير بمفهومه العلمي وبمؤسساته المنهجية، وكيف يكون هناك تطوير سابق أو منفصل عن مستوى الرؤية أو مستوى التخزين الذهني لرؤية ورسالة وأهداف وسياسات الكلية ؟!! بل أن ملف التأسيس للكلية والذي رفع إلى مجلس الأعلى للجامعات للموافقة على فتح كلية للعلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، لا وجود له داخل كل لجان العمل على الخطط الدراسية للبرامج التعليمية المزعم فتحها، وسنرجيء بقية التحليل لدراسة مستقلة[٣٠].

٣ . عدم الاستثمار في راس المال المعرفي المتجدد

منذ عدة سنوات وحركة البحث والتأليف في الحقل في تنامي، ومع هذا النمو المعرفي الذي يشهده واقع الحقل، فإن القسم لم يستوعب هذا النمو عبر عمليات تحويلية أو استخراجية، للاستفادة منه في العملية التعليمية أو بوفق الواقع "التدريسي"، وعملية التطوير على مستوى القسم، ويعد هذا توصيفا لأحد المشكلات التي عانى ومازال يعاني منها الحقل الذي يتبنى القسم حاضنته دون رعايته وصيانته وحمايته، فمشكلة كيفية الاستثمار في استيعاب النمو المعرفي الحاصل في محيط القسم، لصالح تعليم تخصص حقيقي في

الاقتصاد الإسلامي لازالت قائمة وبفعل الزمن متراكمة قلبت إلى تحدي من ضمن التحديات الأخرى. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق جهود معهد الاقتصاد الإسلامي ولاسيما في فاعليته المتفردة "لقاء رؤساء الأقسام" المنصبة على المناهج الدراسية هندسة وتصميما معماريا، وهي أحد الفرص الاستثمارية التي تتسم بعوائد عالية، مع خفض تكلفتها إلى حد الصفر فهي تقدم مجانا، فبالرغم من المجاورة الهندسية، إلا ان التقارب العلمي والاستثماري يخلق إبعادا تبعد القريب. وهذا البعد والعزوف عن الاستثمار في تلك الفرص يذهب بالتحليل إلى أن هناك عدم ادراك واضح لوظيفة رأس المال الفكري لدى القسم ولاسيما على مستوى إداراته خلال حياته، مع عظم عوائدها من حيث إيجاد ميزة تنافسية، تسهم في رفع الكفاءة التعليمية.

٤ . تمزيق الهوية

لقد كانت غاية حقل الاقتصاد الإسلامي، حماية الهوية الإسلامية سواء على مستوى الممارسة الفكرية والبحثية، أو على مستوى صناعة السياسات الاقتصادية، أو على مستوى الأنظمة (التشريعات) الاقتصادية، أو على مستوى التعليم والتعلم، وهذه الحماية لها جانبين الحفظ من جهة والدفع من جهة المفاسد الفكرية والمعارف وما يقال أنها حقائق علمية، وبقراءة في أوضاع العمليات التدريسية بالقسم، يتضح أنها لا تعكس فلسفة التعليم التكاملية التي تنبثق من رؤية التوحيد، فلازالت عمليات الفصل قائمة على مستوى الخطة الدراسية، وعلى مستوى تدريس المقررات الدراسية، كذلك يوجد ضعف على مستوى الروابط بين المعارف التي تجمع من ميادين التاريخ الإسلامي والفقه والآداب السلطانية، وبين واقع يمكن بنائه افتراضيا بالمواد المعرفية الموردة من تلك الجهات، وكذلك تدني حجم الاستثمار في المناطق التي تشهد تحسنا ونموا في بنيتها التحتية وفي مناخها المعرفي، وكذلك فصل العملية التدريسية حيث الالقاء والمحاضرة كطرق تدريسية قائمة ومستديمة، من المنظومة التربوية التي تستهدف بالمعرفة ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية، وتوليد الشعور بالاعتزاز بالثقافة الإسلامية، وتنمية روح التأصيل للحقول المعرفية. وتعزيز التضامن الإسلامي وصولا إلى وحدة الأمة الإسلامية ونحو ذلك من الغايات العالية والقيم السامية التي تأسس الحقل عليها ابتداء وانتهاء. وللتدليل بشكل ميكروسكوبي سنضع مادة "الاقتصاد الجزئي" على

مشرحة التحليل، ففي بداية التحليل لنقطع من جسد تدريس هذه المادة هدفها، يوجد اتفاق للمشتغلين بتدريس هذه المادة على أن الهدف تعريف الطالب بالنظرية الاقتصادية الجزئية وكما هي في نصوص المدرسة التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية) بالنظرية بما تحويه وما تصطحبه من مفاهيم المنفعة والتوزان بالمفهوم الفيزيائي ومن مقولات "أقصى إشباع" ومن مؤسسات البناء التحليلي حيث "الكائن الاقتصادي" ومن مؤسسات ما تحت البناء التحليلي المتخفي بقشور طبقية تحجب الرؤية عن غير أصحاب البصائر، حيث النموذج النيوتوني ونحو ذلك مما يدول في الكتب التدريسية، أي أن الهدف أكاديمي بحت، وهنا يثور لغم صلاحية الهدف في إطار الهوية، أن تعليم برنامج في تخصص الاقتصاد الإسلامي، لا يستهدف مجرد نقل المعارف من ميدان الاقتصاد الدهري للطلاب، بل أنه يسعى إلى تكوين العقلانية المسددة، التي تقف في الطرف المقابل للعقلانية الاقتصادية كما هي حاكمة في النظرية الاقتصادية، وهذا التكوين لا يتم إلا بطرق منهجية عدة منها المنهج النقدي . ولاسيما في هذه المرحلة من حياة وتطور الحقل. وعليه فإن الهدف من تدريس هكذا مواد تنحصر وتحصر وتقصر على معارف الفكر الاقتصادي الدهري، هو التأصيل بجانبيه الحفظ والدفع، وتكوين العقلانية المسددة، والشخصية السوية ولو على مستوى التفكير، لاسيما وأن من يدعي علمية الفكر الاقتصادي الدهري، يجد في هذه المادة مظاهر التحيز وتضمين القيم للفلسفة العلمانية الشمولية، إذن فهدف التأصيل لا يتحقق في ظل هذه الوضعية كعملية تعليمية ولا كممارسة بحثية.

٥ . التحيز لصالح المعاند المفارق:

إن القسم ممثلا في مقرراته بما تحتويه من مفردات، والأساتذة يتحيزون لصالح تدريس مدراس من الفكر الاقتصادي الدهري، مصادمة في أسسها الفلسفية وفي توجهات الايديولوجية وبشكل قوي للعقيدة والقيم والأحكام الشرعية، مع التغافل عند القلة، وعدم المعرفة عند البعض الآخر، بالتيارات الاحتجاجية على تعاليم تلك المدراس، فمقرر الاقتصاد الجزئي المهيمن على مفرداته وهيكل محتواه المدرسة التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية)، فلا يدرس إلا النظرية الجزئية بحسب التوجهات الفكرية والايديولوجية لتلك المدرسة، وإذا ما أردنا استحضار أدلة تجريبية على تلك الوضعية التدريسية، فأن مقرر "الاقتصاد الجزئي" يتقدم

الأدلة في قوة الاستدلال به، وفي قيمته الاحتجاجية، فهذا المقرر يرتكز كما هو معلوم ومشتهر على تعاليم المدرسة التقليدية. الحديثة (النيوكلاسيكية) وهذه التعاليم تستند إلى الفلسفة العلمانية الشمولية والتي تعني في تشكلها الأولي حيث المادية الصلبة أن الإنسان سيد الكون وأن المنفعة المادية هي الحاكمة على الأفعال والتصرفات، فهذه العقيدة التي تظهر وبشكل جلي في إيجادها الأول حيث "الكائن الاقتصادي" أي أنه إنسان لا يكتسب قيمته إلا من خلال وجوده الاقتصادي أي المادي، كما أن هذا الوجود يتصف ب"لأنانية" التي تعزز من مقولة فردانية الفرد، وكأنه يعيش لنفسه لا مع من حوله ولمن حوله، ولأن غاية وجوده في الحصول على "أقصى إشباع" وفي منطق وجوده حيث الدراوانية في الصراع والبقاء للأقوى، فهذه العقيدة تتصادم ودون شك مع المذهبية الإسلامية، هذا إلى جانب وجود كم كبير من الأدبيات العلمية التي وجهت انتقادات منهجية على مستوى بنية تلك التعاليم، وعلى مستوى مصدرية تحصيل المعرفة، بل ووجود تيارات أقرب في التناول لا في التصور من حقل الاقتصاد الإسلامي من مثل مدرسة الاقتصاد المؤسسي، ومدرسة علم الاقتصاد الاجتماعي، ومدرسة علم الاقتصاد الإنساني[٣١]، فكل ذلك لا وجود له في المرجعية سواء كانت كتابا أو مذكرة، بل لا وجود له في العملية التدريسية، وإذا وجد بعد معرفي إسلامي تمثل في سوق عدد من الآيات والأحاديث أو في سوق أقوال عدد من علماء المسلمين فقهاء أو فلاسفة، فهو لا يأخذ حصته لا من الزمنية، بل والأهم من الدراسة التحليلية التي تنعكس إما على واقع الخريطة التحليلية لنظرية المستهلك أو نظرية المنتج، وإما في إيجاد خريطة ذهنية تجعل المتلقي قادرا على التفكير النقدي، أو على الأقل غير مؤمنا بذلك التفكير الاقتصادي الدهري الذي يعمل على تنمية الغرائز البهيمية في الإنسان، ومشهد آخر في العملية التدريسية لهذا المقرر هو القول بتماثل الفعل الاجتماعي/السلوك الإنساني والفعل الفيزيائي، وبالحتمية/الجبرية الطبيعية أو التاريخية وفي بعض البيولوجية . ضمن تفسير الفقر والفقراء . وهذا القول بالتماثل هو نتاج الفلسفة العلمانية الشمولية[٣٢] والتي يتخذها التفكير الاقتصادي الدهري في تشكلاته الشخصانية السميثية والكينزية والفريدمانية، وهي إلغاء كل الفروق الطبيعية أو المختصة بالظاهرة الإنسانية عن غيرها من الظواهر الكونية. يدرس ما يقع على سطوح هذه الفلسفة دون الحفر في الطبقات الأرضية التي تستتر في باطنها تلك

الفلسفة وقبلها تلك الإيديولوجيات التائهة، ودون الاستفادة من الاتجاهات البديلة في التحليل الاقتصادي للظواهر الجزئية، مع عظم عوائد الاستثمار بتدريس تلك الاتجاهات واستحضار نصوصها في الدرس الاقتصادي الجزيء. والسؤال لماذا لا يتم الاستثمار في تلك التيارات ؟!! بل توجد داخل الحقل عدد من الدراسات التي قدمت حقيقة تحليلات عالية الكفاءة من الوجه الفني / التقني والمهني سواء في الكشف عن ضعف المضامين المعرفية التي يطرحها الفكر الاقتصادي الدهري، أو في بناء أولي ومتقدم في مجال دالة الاستهلاك والإنتاج والتوزيع، وبهذا يقف الحقل في ممانعة كي لا تتحول معارف ذلك الفكر إلى حقائق علمية تتصف بالصلاحية لموضوعيتها، وحياديتها، وبذلك يجنب الحقل العقل الإسلامي من أمراض التبعية والاستلاب والقابلية للاستعمار/للافتتان وبهذا يتم تحقيق أهم أهداف تعليم الحقل، حيث تأسيس العقلية المسددة وتنمية التفكير النقدي والابداعي، وقد يعترض على ذلك بأن نقد مدراس الفكر الوافد والمتداول في ساحة الحقل، مشكوك في قيمته المنهجية، ودون الخوض في نقاش هذا الاعتراض من حيث منطوق ومفهوم المقولة الاعتراضية، ونكتفي في ذلك بتدريس ما هو غائب مع أنه جزء من تصميم مقرر الاقتصاد الجزئي إلا وهو التوزيع[٣٣]، وإضافة إلى ذلك فأن عرض واستعراض تلك الدراسات الاقتصادية الإسلامية تكسب الطالب مهارة التحليل الاقتصادي في ظل نموذج معرفي مغاير لما يدرس، وفي هذا تعزيز لقيم الولاء والانتماء لهذا النموذج ومن ثم لهذا الحقل، وهو بهذا القيام يكون قد حقق هدف التأصيل، وحيث أن واقع التدريس يكشف عن التحيز الذي يؤشر على الحصة الزمنية وفي مساحة الموضوعات وفي نوعية اسئلة الفحص الدوري والنهائي، فإن القسم لا يحقق أهم أهدافه، مما يعني تدني كفاءته وفاعليته. على أن لا يختزل ذلك التحليل بمواجهة "الحكمة ضآلة المؤمن.." وترديد "الانفتاحية" "وليس كل الفكر الاقتصادي كفرا" فالدراسة على وعي بهذه الترديدات المكررة، وإن كانت لا تتصف بالسلامة العلمية، لأن "الحكمة" بمدلولاتها اللغوية والقرآنية، لا تنطبق وبشكل حتى إجرائي على معارف الفكر الاقتصادي الدهري، لأنه في أساسه يختزل الظاهرة البشرية في ابعادها المختلفة، فمرة في البعد الاقتصادي (=الإنسان الاقتصادي) ومرة في البعد التفكري "أنا أفكر إذن أنا موجود" ومرة في البعد الجنسي ونحو ذلك من الضلالات التي تستمر حتى مع ارتفاع البناء التحليلي

على مستوى البناء الفلسفي حيث الرؤية الكلية (رؤية العالم كما عبر عن ذلك ماكس فيبر)، فالحكمة بناء على أسس صحيحة في التصور، أو إصلاحا في التصور يعقبه تصحيح في البناء، وهو ما يعني بشكل عملي ممارسة نقدية بهدف تنقية ذلك الفكر من ملوثاته الفلسفية والفكرية والتحليلية، وإعادة تكوينه داخل الحقل لإنتاج متفرد ومتمايز على مستوى حضاري، أي أنه يصبح منتج خاص بالحقل، وبهذه العمليات يدرب الطالب على مهارة التشكيل المتميز ولو بالانفتاح على منتجات الحقول الدهرية، وحيث أن كل ماسبق لا يجد واقع يصدق له وعليه، دل ضمن تراكمية الأدلة على تدني كفاءة تعليم الحقل في القسم، بل عدم حماية الحقل في غاياته وأهدافه، وهو ما يعني عدم رعايته وصيانته.

٦ . التحيز لصالح اللغة:

ومن المشكلات التي سيعاني منها القسم وقد بدرت بوادر المشكلة في الدعوة إلى تعليم التخصص باللغة الانجليزية، وحصر التدريس باللغة العربية في بعض مقررات العلوم الفقهية والأصولية، مما يعني خفض الاهمية النسبية للغة العربية في التكوين العلمي، ومن ثم تراجع اللغة العربية عن صدارتها، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية على مستوى التشكل العاطفي والوجداني والعقلاني، ويسهم في رفع درجات القابلية للاستعمار، حيث يتولد عن ذلك الشعور بالنقص، وضعف الذات، والافتتان بلغة الآخر، وهي أحد أهم الأسلحة التي دعا إليها الخطاب التنظيري الصراعي "لهنتنغون" وتقبلته الأجهزة الحكومية في تلك البلدان ليكون هو الخطاب الرسمي والمترجم عبر عولمة الشركات، ومعايير التصنيف الدولي للجامعات، ودون شك أن الدعوة النضالية بالبناء على سلطة السوق ومن قبل المشتغلين في الحقل، إلى التعليم للتخصص أو الحقل . كما هو واقع الآن . باللغة الانجليزية، هو تهديد لغايات الحقل، وأن كان يمثل في حقيقة الواقع تحدي للقسم، يمكن الاستجابة له بطرق وبتقنيات مختلفة، مع المحافظة على غايات الحقل، ودرء المفاسد بإلزامية التعليم بتلك اللغة، والتي ستحدث على مستوى النفسي (السيكولوجي) لطلاب القسم أو الكلية، أو على مستوى أهداف التأصيل.

٧ . تكوين الشخصية الانفصامية:

من المشتهر أن للتعليم دور في إعداد الشخصية وبناء هوية الإنسان، ويظهر أثر ذلك في تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي، على ما سبق بيانه، وما يحتاج إليه هنا أن تعليم التخصص أو الحقل قد تأسس على تشخيص أزمة الأمة الإسلامية، حيث أزمة في فكرها وطرائق تفكيرها، والذي يعود في جزء كبير منه إلى التعليم، ذلك التعليم الذي أدى إلى فصل التعليم ما يقال عنه الديني عن التعليم العصري الذي ينعت بالتعليم العقلاني، والتي هي في الأصل تجسيدا لنظام معرفي ثنائي، والمتولد عنه في المجتمعات الإسلامية المغلوبة في جهة والمفتونة في جهات أخرى، الشخصية الانفصامية على مستوى التفكير وعلى مستوى الممارسة البحثية، وعلى مستوى التعليم، ومكمن الخطر هنا، فالمناهج التعليمية التي تدرس "الإنسان الاقتصادي" وتجعل من "المصلحة الشخصية" الدافع الوحيد والرئيسي للسلوك البشري، وتمنح السوق سلطة على الناس، فلا تتحدث إلا عن تحركات الكميات والأحجام والأسعار، وأن قوانينه التي توصف بالذاتية قادرة على تحقيق التوزان وتصحيح الاختلالات، وان المنفعة المادية هي الغاية التي يسعى إليها ذلك الكائن الأناني، وأن الأرباح هي المحرك للنمو الاقتصادي، فلا ينبغي أن تآكلها الأجور، وان الضرائب تعيق الاستثمار وعلى الفقراء والمحرومين انتظار تساقط خيرات معدلات النمو المتحررة من كل ضابط تنظيمي، وأن سعادة الإنسان الاقتصادي لا تنتهي، لأنه يدور في الدائرة الخبيثة "أقصى اشباع ممكن" وهو في كل ذلك يعد رشيدا، هذه هي المنظومة القيمية التي تنقل في ثنايا المفاهيم والمقولات والنظريات والتحليلات وتدرس في مقررات التخصص الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يدرس الطالب في القسم منظومة قيمية مختلفة ومغايرة مع تلك المنظومة، وفي مقابل ذلك قد يجد واقعا يدفعه إلى تطبيق تلك المنظومة القيمية المادية، ومن هنا فإن التعليم للحقل يقتضي العمل بجناحي الحفظ والدفع، والدفع هنا بالممارسة النقدية، فلتدرس تعاليم تلك المدراس المعبرة عن الفكر الاقتصادي الدهري والمجسدة للهيمنة التعليمية، ولكن ينبغي أن تمارس العمليات النقدية سواء التي قامت بها تيارات الاحتجاج داخل ذلك الفضاء والنموذج المعرفي العلماني، أو التي ذكرت في الدراسات الاقتصادية الإسلامية. لماذا تتعارض العمليات التعليمية داخل البرنامج الأكاديمي، فالقسم يعلن عن رسالة ورؤية وهدف والعملية التدريسية

تغرس لدى الطلبة أنه بدون فهم تعاليم والتسليم لهذه التعاليم على مستوى الممارسة البحثية، لا يمكن أن يعلم الاقتصاد الإسلامي ؟!! إذن آليات تنفيذ البرنامج على سطوح عقول الطلاب شيء، وأناشيد التأصيل والتفرد لا شيء، أي لا يرى ولا يحس ولا يسمع به.

٨ . الهيئة التدريسية وتمييع التخصص:

لحقل الاقتصاد الإسلامي رؤيته الخاصة بشأن المعلم/العضو، فهو ليس ناقلا للمعرفة كما تسطرها المذكرات التدريسية، وليس فقط منظما للمعارف المتدفقة من الحقول العلمية، ولا مستثمرا في التقلبات المعرفية في ميدان الفكر الاقتصادي الدهري، بل أن له مهمة أعظم ورسالة أكثر نفعا، تلك مهمة غرس المنظومة القيمية، وتأسيس العقلية المسددة، ولا يكون ذلك بالقيام بمهمة الناقل المعرفي، ولا بمراعاة البعد الوجداني في التعليم، بل عبر مهارات التركيب والتأليف بين قراءة الظواهر وقراءة الوحي، وهو ما يعني وجود القناعات الإيمانية بدور ووظيفة الحقل بالنسبة إلى الأمة، بل إلى البشرية التي تعيش "ضنك المعيشة"، وتوفر ملكة الإقناع بتعليم وتعلم الحقل، وهذا يعني من جهة مقابلة أنه لما كان تدريس تخصص الاقتصاد الإسلامي من طبيعة خاصة، احتيج إلى مواصفات ينبغي أن تحال إلى شروط أو معايير في التعيين، ومن أهم تلك المواصفات الموقف / الاتجاه من حقل الاقتصاد الإسلامي، لأن الحقل قضية أمة، ومشروع في التجديد الحضاري الإسلامي، وليس قناة دخلية محسنة لأوضاع معيشية. وتؤكد الدراسة على الاتجاه الإيجابي في المعلم / العضو، فلا يكفي كونه مسلما، وملتزما بالتصور العقدي على المستوى الشخصي (الفردي)، بل يجب أن يكون لديه توجه إيجابي نحو حقل الاقتصاد الإسلامي بحثا وتعليما وتعلما، فيقف في درسه للدفاع عن الحقل، ويحاول أن ينقي الفكر والتحليل من ملوثات عقدية كانت أو قيمية، وأن يصطحب معه أدوات النقد للفكر الاقتصاد الدهري ولو بالاستعارة والاقتباس من مدارس أخرى[٣٤]. وإذا كان تصور العملية التعليمية في تخصص الاقتصاد الإسلامي بل وفي الممارسة البحثية، أنه جماع لالتقاء بين نسقين معرفيين الاقتصاد السائد بأبنيتها النظرية، وبين علوم الشريعة وبالذات الفقه . كما يذهب انصار ذلك التصور على مستوى التأصيل، فإن ذلك يعني أن يتوفر في المعلم/العضو قدرا من علوم الشريعة، إلى جانب تخصصه سواء في العلوم الاقتصادية أو المالية، ويصاغ ذلك في ضمن المعايير طبقا لذلك التصور،

وتنفيذا له وكما ظهر في الخطط الدراسية حيث تعليم مقررات الفقه والفقه المالي وبين علوم الاقتصاد. فإذا كان هذا على مستوى المثال المرفوع، فإن الواقع يحكي عن حصر التعليم في كونه تدريسا تقتصر مهمته على النقل المعرفي، الذي يوصف في شق الفكر الاقتصادي الدهري بالقوة لا في صدقه ولا في واقعيته، بل في طرق تقديمه وتسلسل أبنيته، وفي حسن ترتيبه وجودة صياغته . في بعض الأحيان . في حين أن الشق الذي ينبغي تعليمه وتعلمه باعتباره هو المعني بإيجاد برنامج أكاديمي، ضعيف الحضور وأن زاد محتواه المعرفي، وتاليا في الترتيب فلا يأتي إلا في نهايات الحصة الزمنية وفي الغالب في نهاية الفصل الدراسي، ويكرر هذا المشهد حتى على مستوى الممارسة البحثية، وأكثر تجليا في الرسائل الجامعية، هذا إلى جانب الحاجة إلى تنمية قدرات التدريس، فإذا جمع إلى ذلك أن تدريس عدد من المقررات تسند إلى غير المتخصصين أساسا وتكوينا وقراءة ومعرفة بتطورات الحقل المعرفية والمنهجية، فهم وإن كانوا يتمتعون بملكات معرفية وتحليلية عالية في تخصصاتهم حيث العلوم الاقتصادية والمالية، إلا أن النظر في كيفية توظيفها في تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي[٣٥]. ودون شك أن هذه الوضعية التدريسية سواء بمفردها أو بإضافتها تسهم في إنتاج أوضاع متدنية على مستوى الكفاءة وعلى مستوى التكوين العلمي، ويتولد عنها ما هو دون تحقيق الغايات السامية والقيم المنشودة.

٩ . التزاحم في المنهج الدراسي:

وفي هذه الجزئية سيزداد فحص دور المنهج الدراسي عبر اداة تحليلية هي "التزاحم" وعلى مستوى تحليلي يتمثل في المضامين المعرفية التي تقدم من خلال المنهج الدراسي في المقررات الدراسية المشمولة في الخطة الدراسية للقسم، لتحديد مدى وفاء المنهج الدراسي بغايات الحقل وأهداف القسم، وبيان ذلك بالتالي.

المنهج في مقصود الدراسة الحالية يعني مجموعة تركيبية من الأهداف والمضمون المعرفي والخبرات التعليمية يقدم في شكل مادي/محسوس ويعد مرجعا واداة لتقويم الطلاب، ويؤسس على أسس فلسفية وثقافية تتعلق بمنظومة المعرفة، ويستهدف زيادة معدل النمو التكاملي في تكوين شخصية المتعلم بجوانبها العقلية والوجدانية والمعرفية والمهاراتية، وتقويم

مدى تحقيق ذلك كله لدى المتعلم. ويعد المنهج أحد أهم اضلاع مثلث العملية التعليمية، ولهذه الاهمية تم تفريده بهذه الفقرة.

أ) مشكلة التصميم:

وبقراءة في الكيفية التي بها يصمم المنهج الدراسي الذي يقدم المعارف الاقتصادية بشقيها الدهري والإسلامي، وعلى أساسها تجري عمليات التقويم، نجد أن القائمين على العملية التدريسية، يقومون بتوفير مذكرات تدريسية وهي عبارة عن جمع مختلط سواء من جهة المصدر، أو من جهة الانتماء الحقلي، ففي بعض المقررات يتم الجمع بين عدد من المواد المعرفية الموزعة على عدد من الكتب الاقتصادية التدريسية، وقد يتم الجمع حتى مع اختلاف الإيديولوجيات التي يؤمن بها اولئك المؤلفين فمثلا جمع بين أجزاء من كتاب تدريسي اشتراكي المذهب، واجزاء من كتاب تدريسي رأسمالي العقيدة، أما من حيث الاختلاف في جهة الانتماء الحقلي وهذا غالبا ما يقع في التشكيل لما يعتقد أنه تدريس للشق الثاني حيث الاقتصاد الإسلامي، وذلك بالقص من كتب في التاريخ الإسلامي، ومرة من كتب في الفقه المالي، ومرة من كتب الآداب السلطانية، كما هو موجود في مقرر "النظام المالي الإسلامي والمالية العامة" مثلا، بل أن بعض المقررات تدرس من خلال الرسائل الجامعية، وهذه المذكرات لا تتفق ومعايير تصميم المنهج التدريسي، فطبيعة الرسائل الجامعية وإن كانت موضوعاتها في جزئيات، إلا أن المعالجة في بعضها يتسم بالعمومية والأفقية، ومن ثم فلا تصلح بحالتها الإنتاجية الأولى لتكون مذكرة تدريسية، فهي في حاجة إلى عمليات استخراجية وإلى عمليات تحويلية، إلى جانب عدم التناسب سواء على المستوى الزمني أو على المستوى الإنتاجي بين ما تحتويه تلك المذكرات وبين ما يشهده الحقل من نمو معرفي، ويتقوى ذلك بعامل صعوبة إعادة التشكيل للمجموعات السابق جمعها، وهي تمثل حقيقة صعوبة على المدرس، هذا إلى جانب تدني مستوى استجابة تلك المذكرات التدريسية لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي. وخلو تلك المذكرات من التطبيقات العملية، بل أن أكثر موضوعاتها مستوحى من مشغولات العقلانية الاقتصادية الدهرية، ومن ثم تفقد واقعيتها سواء على مستوى زمنها، أو على مستوى المجتمعات التي تدرس فيها، فخذ مثلا مقرر "الاقتصاد الجزئي" الذي يدرس

مفاهيم تحليلية كالإنسان الاقتصادي، والمنافسة الكاملة، وأمثلية باريتو، وفي النقود تدرس نظريات تبرير الربا (> الفائدة) مع عدم منطقيتها ومعقولايتها، وفي التنمية الاقتصادية قراءة واقع البلدان النامية من خلال عيون النظرية الاقتصادية الدهرية وغير ذلك مما هو في مقرر الاقتصاد الكلي، وفي كل هذه المقررات لا تدرس الأدبيات العلمية المنتجة داخل الحقل، وأن ذكرت فهي تذكر بفصلها عن الواقع، وعن نطاق التحليل الاقتصادي، وإما أنها تذكر بشكل سردي وعمومي. ولو قامت دراسة مستقلة للتعرف على تحقيق معايير الجودة في تلك المذكرات التدريسية، عبر تحليل المحتوى لربما خلصت إلى عدم توفر تلك المعايير، وهذا ما يحتاجه القسم ومن ثم الكلية إذا كانت حقيقة التطوير رفع كفاءة واقع التعليم للحقل. ودون شك أن لتلك العمليات التجميعية دون اتساق منطقي، مع غياب آخر لبعض المعايير التي ينبغي مراعاتها في تصميم المنهج الدراسي، آثارا سلبية على مستوى التكوين العلمي والإعداد العقلي والوجداني للطالب، ومن ذلك – دون إطالة – تدني مستوى استيعاب الطالب فهو مشتت بين مفاهيم متعددة ومتغايرة، وبين مقولات تظهر تناقضها، وبين واقع لا يجد تطبيقاته، وبين تطبيقات تاريخية لا تجد واقعها. ضآلة حجم المادة التدريسية ولاسيما في المكون الثاني في المقابلة وفي سلم الفهرسة على مستوى هيكلة المفردات، وفي كثير جدا من مقررات ما يقال أنها الخطة الدراسية لتعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي، بل والأشد تأثيرا عدم تلبية/الوفاء باحتياجات الموضوعات العلمية ومفردات المقرر الدراسي. بالإضافة إلى تدني المستوى الفني والتقني لذلك المجموع، إلى جانب انها تفتقر للبعد التنموي، فهي لا تنمي لدى الطالب مهارات التحليل الاقتصادي الإسلامي، مع أنه يمثل الأساس الأول الذي يرتكز عليه نجاح وظيفة البرنامج، ولا تنمي الجانب الوجداني، ولا تحقق العقلانية المسددة وعامل نفسي يسهم في هذه الحالة من التدني التعليمي، إلا وهو الاستنكاف من تدريس من كتب الإقران أو بعض الأساتذة السابقين، ولعل عامل إهمال القضية المركزية للحقل، إلا وهي المنظومة التربوية، هي المتغير الذي يفسر وبنسبة كبيرة تلك الوضعية المتدنية في تصميم المنهج الدراسي. وبالرغم من تلك الآثار التي قد لا يدركها الكثير من المدرسين، إلا أن هذه المشكلة المتفاقمة لم تجد لها أي نوع من درجات الاستجابة، بدليل أن تلك المذكرات تعاد مع كل جامع لها عندما تسند إليه تلك المقررات الدراسية، مع غياب التحديث المعرفي.

ودون أن تقوم أي جهة بممارسة الرقابة عليها. وكان ينبغي أن تكون صناعة المنهج الدراسي على قائمة فعل التطوير، إلا أن واقع ما يطلق عليه بالتطوير داخل القسم تتركز وتتمركز على الخطط الدراسية فقط[٣٦]. فإذا كانت التأكيدات بالجودة والنوعية تتجه نحو الخطط الدراسية باعتبار أن حاكم الجودة السوق، إلا أن ذلك التوجيه هو ميل تفضيلي إلى أحد مدلولات ذلك الدال، وهو إلى جانب ذلك لا يحوز على الأهمية النسبية إلى إجمالي مدلولاته، إلا بنسبة لا تفوق على الأهمية النسبية التي يحوزها المنهج/المقرر الدراسي، فتطوير الخطة من حيث الاستجابة لسلطة السوق عبر إضافة مقررات، لا يعني الوفاء بمتطلبات السوق، لأن للسوق مواصفاته التي ينبغي على البرنامج التعليمي تحقيقها والتحقق منها، إلا وهي الكفاءات ومدخل الكفاءة في التطوير والتحديث التعليمي أخذ يزاحم مدخل الأهداف، والكفاءة لا يحققها إلا المنهج/المقرر الدراسي والعملية التدريسية سواء تجسدت تلك الكفاءة في التصور للتأصيل، أو في الاشتغال بمنهجية إسلامية عند التعامل مع الظواهر والوقائع الاقتصادية، أو في القيم كقيمة العدل التي تجليها منهج فقه المعاملات المالية لا بالصورة التقليدية التي تميل إلى النزعة التقنينية حيث السلوك والحكم عليه مع تجريدا للواقعة واختزالا في التناول للحكم الفقهي ونحو ذلك من مؤشرات الكفاءة، وهو ما يعني في النقاش الأخير أن المنهج الدراسي تكوين وتركيب ومن ثم تطوير وتحديث المنهج الدراسي ينبغي أن يحوز على حصته من الأهمية الأصلية واهتمام الصناع في قطاع التعليم، وتزداد هذا الاهمية وتتأكد في حقل الاقتصاد الإسلامي لا من حيث حداثة صناعته، ولكن من حيث صعود نجمه في فضاء الآخر حيث الفكر الاقتصادي الدهري . الغربي الرأسمالي .، واختراق مؤسسات ذلك الفكر المالي، ومن حيث التراكمات المعرفية التي يعيشها الحقل، وستفرض هذه المتغيرات والمستجدات ضرورة إعادة مجالات تطوير البرامج ومنها محتوى المناهج وطرق التدريس ونوعية التركيب والتأليف.

ب) مشكلة الحصة الزمنية:

ومن المشكلات التي لازال يعاني منها القسم . وهي في الحقيقة تحديات بل تهديدات . التزاحم في الحصة الزمنية، ولا يكون هذا التزاحم إلا في المقررات التي يعتقد أنها ضمن مواد التخصص . أي الاقتصاد الإسلامي . ويجري هذا بوعي ممن يدعي اهتمامه بتعليم تخصص

الاقتصاد الإسلامي، حتى هذه المقررات لا يمكن لدى الرسام التشكيلي للوحة الخطة الدراسية التي توصف بأنها "الأحدث"؟! . لربما بفاعل الزمن . أن تستقل بذاتها، ولا أن تخصص بوحدات زمنية منفصلة، وهو ما يعني عدم القناعات الإيمانية بهذا التخصص، فافتقر وجوده إلى استقلالية ذاتية، لأن المشتغلين به لا يرون أن لهذا الحقل وأن توفرت مواده واكتملت مقومات تدريسه، قدرته على الاستقلالية المطلقة، فعليه أن يبقى تابعا للفكر الاقتصادي الدهري . التبعية الوجدانية/النفسية. في الوقت الذي تمنح فيه مقررات تدرس فيها المعارف الاقتصادية العلمانية . بالمفهوم الشمولي. باستقلالية مطلقة سواء على مستوى التسمية، أو على الحصة الزمنية، بل ويوسع لها في المسافة الزمنية، إلى حد جعلها في مستويين دراسيين، ثم تحسب . ظلما . ضمن النسبة المئوية في تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي، وتقدم فيها وتسطر معارف الفكر الاقتصادي الدهري على أنها حقائق علمية، ويتجنب على مستوى المضمون وعلى مستوى العرض التدريسي نقدها أو تنقيتها من حبولتها الايديولوجية والقيم المادية المختزلة للإنسان في بعد اقتصادي (= الإنسان الاقتصادي) يتجسد في البحث عن أقصى اشباع ممكن. في حين أن المقررات التي يطلق عليها تخصصية في الحقل تشرك في الاسم " نظام اقتصادي إسلامي ونظم أخرى" "النظام المالي الإسلامي والمالية العامة"، وتشرك في الحصة الزمنية، ثم يقال ويدعى بعد ذلك أن تطويرا قد حدث، وأن رسم تشكيليا . الخطة الدراسية الحديثة . سيكون فاتحا لآفاق أوسع بكثير لتعليم حقل الاقتصاد الإسلامي.

ج) حادثة التزاحم:

لعل مما سبق يمكن اشتقاق ظاهرة تمارس تأثيرا وتحدث آثارا سلبية على مستوى الطالب وعلى مستوى كفاءة البرنامج التعليمي للحقل، وهذه الظاهرة تتمثل في مزاحمة المضامين المعرفية الوافدة من الفكر الاقتصادي الدهري ممثلا في بعض مدارسه، للمعرفة الاقتصادية الإسلامية على مستوى المقررات الدراسية، مما يسبب لها ضعف الحضور في بعض الأحيان، وصور باهتة لحضورها في أحيان كثيرة، فتفقد قدرتها عن الوصول إلى غاياتها وأهدافها، وتنقطع صلتها بعقل المتلقي . حيث الطالب . بل ويزيد من حدة هذه الظاهرة تزايد التدفقات المعرفية الوافدة من الفكر الاقتصادي الدهري، والتي تمثل مزيدا من

المزاحمة للاستثمارات المعرفية في حقل الاقتصادي الإسلامي، ويزيد من قوة هذه المزاحمة ميل المعلمين المستقبلين لتلك التدفقات بدوافع عدة لعل من أشهرها الاطلاع على الجديد في المعرفة الاقتصادية، ولكن أصدقها هو الغلبة للغالب على المغلوب، وارتفاع تكلفة التحصيل، وطول أجل الاستثمار بالقراءة أو بالمتابعة، وهي مجموعة من المتغيرات النفسية (السيكولوجية) والمادية التي تفسر درجة الميل نحو التدفقات المعرفية الوافدة وأن كان نوع هذا الميل يرتبط بالآثار المتوقعة لهذه التدفقات، وهو ما يثير الجدل حول تأثيرها على العملية التدريسية والبحثية، فالبعض يعتقد أن لهذه التدفقات تأثيرات إيجابية على التكوين والتأهيل العلمي لنواتج البرامج الأكاديمية وبالذات برنامج الاقتصاد الإسلامي، باعتبار طلب التمكن بالجمع بين المعارف المفاهيم والنظريات الاقتصادية الوافدة وبين المعرفة الشرعية حيث الفقه وبصورة أضيق الفقه المالي، أي أن الاقتصاد الإسلامي كما تذهب تلك الرؤية هو عبارة عن المزيج من الخدمتين . باعتبار أن المعرفة/المعلومات خدمة . الوافدة والفقهية، في حين يعتقد آخرون والدراسة الحالية في دائرة ذلك الاعتقاد أن هذه التدفقات المعرفية في ظل تلك الوضعية الاستقبالية لها تأثيرات سلبية على العملية التعليمية بكل ما تشمله من إبعاد مهاراتية ومعرفية وجدانية وسلوكية.

وهناك مظهر آخر تجلى ولسنوات عدة في تقديم المقررات التدريسية التي تندرج في الدائرة التخصصية، والتي تجمع على مستوى اسماء المقررات ومن ثم على مستوى المادة المعرفية بين الفكر الاقتصادي الدهري وبين علم الاقتصاد الإسلامي، فضلا عن حداثة المادة المعرفية على الاقل في الجزء المعطى للاقتصاد الإسلامي، بل ومن حيث هيكلة المقرر حيث البدء في التوصيف بالمادة المعرفية كما هي مستقرة نسبيا في الكتب التدريسية لتعليم الفكر الاقتصاد الدهري، ثم يأتي في ذيل الترتيب المادة المعرفية الاقتصادية الإسلامية، وفي شكل غير متناسق ومنسجم منطقيا. فهذا المظهر لأزمة الصناعة التعليمية في حقل الاقتصاد الإسلامي تتسبب في مصادمة غايات التأسيس لحقل الاقتصاد الإسلامي، وتتعارض مع أهدافه والأهداف التعليمية لبرامجه الأكاديمية، الأمر الذي ينتج عنه البقاء للأقوى سواء على مستوى الوجود . أي المعرفي السوقي . أو على مستوى الانسجام عبر الصياغة المتصلة منطقيا، أو على مستوى المساحة المعطاة في العملية

التعليمية، مما يعني ضعف البناء التأسيسي والقدرة التنافسية للعقلية الإسلامية لقد كانت تلك المظاهر المسطورة والمقروءة تسهم في ضمور المنظور الاقتصادي الإسلامي، من حيث أن العملية التدريسية لتلك المقررات تتم من خلال الإطار المعرفي للتفكير الاقتصادي الدهري، ولا يمكن لوجود حصر زمنه وضيق نطاق مادته، واتسم وجوده بالتشتت إن لم يكن بالفوضى، أن يتغلب على المادة المعرفية التي منحت مقومات القوة بتوصيفها وتسلسل منطيقة وجودها وبانسجامها، وبأسلوبية لا تعيق الفهم بالقراءة، ولا يمكن له . أي ذلك الوجود الضعيف/المشوه . أن يكون عقلية إسلامية، كما لا يمكن لقسم أن يمنح خريجيه شهادة في تخصص الاقتصاد الإسلامي.

إن قصر التدريس على معارف الفكر الاقتصادي الدهري، وزيادة مساحته ومسافته الزمنية، وارتفاع اهميتها النسبية في هيكلة الاختبارات الدورية والنهائية، مظاهر يشهد بها وعليها واقع تعليم حقل الاقتصاد الإسلامي في ذلك القسم.

وأن الخطة بما تحتويه من مقررات دراسية لا تعد عاملا فاعلا في تحقيق الكفاءات بالنسبة للمتعلم، مالم يتجسد تلك المقررات في المنهج الذي تتركز فيه ومن خلاله جميع اهداف العملية التعليمية والتربوية، فهو التعبير عن الكيفية والنوعية في التعليم، وعليه فإن غياب الاهتمام بالمنهج ولاسيما في برنامج حديث النشأة من حيث هويته وماهيته، يعني فشلا في عمليات التطوير على الأقل في بعدها النوعي، فمالم تتجه الجهود حقيقة إلى تطوير كمرحلة انتقالية وإلى سياسات متوسطة الأجل لإيجاد الكتاب المرجعي الذي يحقق غايات الحقل وأهدافه التعليمية والتربوية.

وبهذا تكون مصادمة الغايات لمشروع التحرير والتحرر من التبعية الفكرية ومن ثم التعليمية، بل والأشد من ذلك أن هذه المصادمة تأتي من أبناء المقاومة، وهو ما يعني فعل التعاكس دون قصد للغايات، فالإباء المؤسسين لنموذج التأصيل والمتجسد في مشروع الاقتصاد الإسلامي واجهوا الغزاة الوافدين بفكر وتفكير مادي واعتدائي (ما يقال استعمارا)، فأسسوا اركان المشروع ووضعوا لبناته الأولى، وتراكمت مواد البناء فأعتلى ليناطح سقوف الفكر الاقتصادي الدهري، ثم جاء جيل ثاني ليعيدوا المجد للمعتدي الغازي، عبر وصف

المحتوى المعرفي في المنهج الدراسي في شقه التدريسي المتعلق بمنطقة الاقتصاد الإسلامي، بسمات التأخر والتشتت والفوضى، وبعدم التسلسل المنطقي والانسجام الفكري والتماسك التعليمي، كما هو في بعده التصنيعي . أي بعد تحويل مواده المعرفية إلى مجاميع موضوعات أو قضايا في المرجعية التعليمية مذكرة كانت أو كتابا . وكأننا أمام وصف وتوصيف الفكر التنموي الدهري لاقتصاديات الدول النامية، مما يوجد في إدراك الخارطة الذهنية للمتعلم على ضعف الحقل على الأقل أمام الأبنية النظرية للفكر الاقتصادي الدهري، مما يولد معه "القابلية للاستعمار" . المفهوم المفتاحي لبن نبي رحمه الله تعالى .... وهو حقيقة على واقع تدريس ينتظم فيه المحتوى المعرفي للفكر الاقتصادي الدهري، في مقابل وتالي عليه تظهر فوضى التركيب وسيولة الماهية للحقل . فقه علم نظام... ..

ومن ثم يسقط معقلا آخر إلا وهو العقلية الإسلامية، لتعود كما في جوانب من تاريخ الاعتداء (الاستعمار) والتحرير الجغرافي تابعة، ويعاد مرة أخرى قيد دائرة التبعية تفكر بالمنطق الغربي، وتتصرف تبعا للتوجيهات الغربية، ودليل ذلك ترديد "السوق ذاتية" فلا داعي للدولة حتى في حالة التدهور، لأن السوق تملك وتتمتع بقوى ذاتية تعيد الوضع إلى طبيعته، أو كما تعبر المدرسة النقدية . مدرسة شيكاغو . ثم تأتي الكارثة المالية للرأسمالية الربوية لتقدم الدليل التجريبي على "أكذوبة ذاتية السوق" والأدلة التجريبية عديدة في هذا المجال التي تثبت بتبعية حتى على مستوى السياسات الاقتصادية.

القالب الثاني . الإطار المنهجي:

١) مشكلة الدراسة:

إن المقررات الدراسية التي صنعت على منطق التجاور في الزمن، أو التعايش على خارطة الخطة الدراسية لبرنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي، تستهدف في خيال غير صناع الخارطة من المقلدين للأوائل التكوين العلمي لخريج يجمع بين ثقافتين متغايرتين، ويحصل المعارف من نسقين مختلفين، باعتبار أن حقل الاقتصاد الإسلامي تربة للتزاوج، ومناخ للتواصل ومحل للاستثمار في التثاقف، ولهذا كان الاقتصاد الإسلامي ليس أكثر من التقاء بين زوجين من الإنساق المعرفية، واتصال بين ضلال التفكير وظلامية الفكر وبين هدي الرحمة، واستثمارا في النقل عبر العقلانية الدهرية. وليست هذه المشكلة وإن كانت في

الحقيقة هي أسها ورأس حربتها، إنما تكمن المشكلة البحثية في مزاحمة وتدخل الفكر الاقتصادي الدهري في المنهج التدريسي، لتكون له الغلبة من جهات عدة منها: حسن تنظيمه وتبويبه وقوة وجوده . على مستوى اللغة أو على مستوى الواقع في بعض نطاقاته . وعلى مستوى حجمه، وانتظام معارفه وتسلسل عرضه، أو الغلبة لضعف المقابل المقاوم من حيث تاريخيته أو من حيث طبيعته أو من حيث تلفيقه، أو من حيث حجمه، ودون شك أن هذه الغلبة المؤسسة على مؤسسات شكلانية في جهة الوافد تدريسا، أو وجدانية (اتجاها نحو) أو في جهة ما يقدم في العملية التعليمية على أنه تمثيل وتعبير عن علم الاقتصاد الإسلامي، تنتج آثارا سلبية على مستوى الطالب، وعلى مستوى البرنامج، وعلى مستوى التخصص، وعليه فإن مشكلة الدراسة ستتركز بشكل أساسي على دراسة:" أثر ظاهرة التزاحم على كفاءة التكوين العلمي وعلى كفاءة برنامج تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي في كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية ". ويتفرع على هذه المشكلة الرئيسية المشكلات الجزئية التالية:

. التحيز في العملية التدريسية، لصالح المحتوى المعرفي الدهري الوافد، سواء لتوجه القائم بالعملية نحو حقل الاقتصاد الإسلامي، أو نحو المادة المعرفية المنتجة داخل هذا الحقل، أو لتدني مستوى الحصيلة المكونة للمادة المعرفية في حقل الاقتصاد الإسلامي.

. قصور برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي عن تزويد الطالب بالمعرفة العلمية المأصولة، بل وبالمنهجية العلمية في التفكير الاقتصادي الإسلامي، وعدم متابعة التغيرات التي تطرأ على محتويات المنهج في تلك أو بعض تلك المقررات، نتيجة التقدم المعرفي والمنهجي في الحقل.

. عدم الاهتمام في العملية التدريسية بتكوين ميول جيدة نحو نظرية التأصيل، ومن ثم نحو برامج التعليم المأصولة للحقول المعرفية المختلفة.

. عدم رعاية المنهج التدريسي للكثير من المقررات الدراسية في خطة تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي للهوية الإسلامية، ولعنصر التأصيل.

. عدم الوعي بالتأثيرات السلبية التي تحدثها ظاهرة التزاحم المعرفي.

٢) اسئلة الدراسة:

بعد التعرف على مشكلة الدراسة، يمكن تحديد تساؤلاتها في السؤال الرئيسي وما يتفرع عنه وعلى النحو التالي:

السؤال الرئيسي: ما دور ظاهرة التزاحم المعرفي في كفاءة البرنامج الأكاديمي في تخصص الاقتصاد الإسلامي ؟.

التساؤلات الفرعية:

. ما هي ظاهرة التزاحم المعرفي ؟

. ما أثر ظاهرة التزاحم المعرفي على كفاءة برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي ؟

. هل يوجد تأثير لظاهرة التزاحم على مستوى تكوين الاتجاهات نحو حقل الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي الدهري (ما يقال عنه في المجال التداولي في الاقتصاد الإسلامي "الوضعي طورا والتقليدي طورا آخر") ؟.

. ما هي الكيفية التي يعد من خلالها المنهج الدراسي ؟.

. هل لدى قسم الاقتصاد استراتيجية للاكتفاء الذاتي في المجال المعرفي على المستوى التدريسي ؟

. هل تواكب العملية التدريسية ومن ثم المنهج الدراسي، عملية التقدم والنمو المعرفي والمنهجي في حقل الاقتصاد الإسلامي ؟

. ما هي أسباب ظاهرة التزاحم المعرفي في واقع قسم الاقتصاد ؟.

. ما التدابير الواجب اتباعها لإدارة التزاحم المعرفي والمنهجي بشكل يرفع من مستويات الكفاءة على مستوى التكوين العلمي والتوجهات القيمية في البرنامج الأكاديمي لتعليم الاقتصاد الإسلامي.

٣) فرضيات الدراسة:

للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة على تساؤلات الدراسة، سيتم التحقق من الفرضيات والتي صيغت بالصورة العدمية وعلى النحو التالي:

. المنهج الدراسي في كثير من مقررات برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي تعاني من ظاهرة التزاحم المعرفي.

. أن المنهج الدراسي لمقررات تدريس تخصص الاقتصاد الإسلامي لا يتناسب مع التطورات المعرفية والمنهجية في حقل الاقتصاد الإسلامي.

. يوجد تأثير سلبي لظاهرة التزاحم المعرفي على كفاءة برنامج تعليم التخصص في الاقتصاد الإسلامي.

. يوجد تأثير سلبي لظاهرة التزاحم المعرفي على الوضعية المعرفية والوجدانية للطالب.

. تختلف دوافع ومحددات صناعة المنهج الدراسي لمقررات تعليم الاقتصاد الإسلامي من صانع إلى آخر.

. تقوم صناعة تكوين / إعداد المنهج الدراسي للمقررات في الخطة الدراسية لبرنامج الاقتصاد الإسلامي على منطق التلفيق.

. لا يحقق المنهج الدراسي لمقررات تدريس تخصص الاقتصاد الإسلامي التمايز الحضاري.

٤) أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية وبشكل رئيسي: التعرف على دور التزاحم بين المضامين المعرفية الوافدة وبين المحتوى المعرفي المنتج في حقل الاقتصاد الإسلامي في برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي. وللوصول إلى هذا الهدف الرئيسي، ستعمد الدراسة إلى الاشتغال على الأهداف الوسيطة التالية:

. التعرف على تعليم برنامج التخصص في الاقتصاد الإسلامي من خلال قسم الاقتصاد بتاريخيته قبل الانفصال وبعد حصول الاستقلال في كلية جديدة.

. التعريف بقسم الاقتصاد الإسلامي من حيث التطورات التي جرت داخل هذا القسم، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

. استعراض الادبيات العلمية للتعرف على اهداف وغايات تأسيس حقل الاقتصاد الإسلامي.

. التعرف على واقعة التزاحم من حيث طبيعتها وآليات حضورها.

التعرف على حجم الاستثمار في المعارف الجديدة لحقل الاقتصاد الإسلامي في العملية التدريسية.

. الكشف عن الآثار السلبية لواقعة التزاحم بين المضامين المعرفية والمنهجية في المقررات التدريسية لبرنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي

. التعرف على مدى إسهام الخطة الدراسية في التكوين العلمي المخطط له والمنعكس على كفاءات خريجي القسم.

. محاولة الوصول إلى تفسير لظاهرة التزاحم المعرفي في برنامج تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي.

. تقديم بعض التدابير اللازمة لتعزيز الوجود المعرفي الاقتصادي الإسلامي في العملية التدريسية لبرنامج تخصص الاقتصاد الإسلامي.

٥) اهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من الاعتبارات التالية:

. للقيمة الحضارية التي ينبغي الوفاء بها عبر برنامج تعليمي إسلامي، يتمايز عن البرامج المؤسسة على التفكير الاقتصادي العلماني الشمولي (المسيري ص)، ففي هذا البرنامج وفي برامج كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، ينبغي أن تكون القيمة الحضارية هي أحد أهم الابعاد المعرفية والمهاراتية والسلوكية والوجدانية التي يمتلكها خريجي البرنامج والبرامج الأخرى، فهي رأس المال الحقيقي للمجتمع الإسلامي، وهي النواة الصلدة

في مشروع الإصلاح في قطاع التعليم ولاسيما الجامعي وبالذات برامج التعليم المأصولة (الإسلامية).

ـ لعظم موضوع الدراسة حيث يمثل المنهج التدريسي أحد أهم دعائم العملية التعليمية والتربوية، ومن أحد أهم مكونات كفاءة البرنامج التعليمي ومقوم من مقومات الجودة، وهو المعبر حقيقة عن الموجودات المعرفية ونسبة مساهمتها في تكوين ورفع رأس المال المعرفي المأصول، وهو ما يعد تكوينا رئيسيا وأساسيا للمزايا النسبية ومن ثم التنافسية.

. لكونها دراسة تكشف عن جودة العملية الداخلية في تكوين وتأهيل خريجي القسم، وذلك عبر قراءة وصفية للمنهج التدريسي، الذي من خلاله يشيد البناء التخصصي لنواتج القسم، بل ويقيم كفاءة الخريج ومن ثم كفاءة البرنامج الأكاديمي.

. عدم وجود دراسة سابقة كشفت عن ظاهرة التزاحم بين المضامين المعرفية والمنهجية في المقررات التدريسية لبرنامج تعلم الاقتصاد الإسلامي.

. لكون هذه الدراسة تتناول واقعة لم تتحدد معالمها في أذهان المخططين لبرامج تعليمية تنطلق من نواة التأصيل الإسلامي، مع خطورة آثارها ولو على مستوى الفعل المضاد لغايات التأسيس على الهوية الإسلامية، أو لأهداف تلك البرامج التعليمية.

. لحداثة التأسيس لكلية خلاقة جعلت من إعادة هيكلة البرنامج التعليمي السابق للاقتصاد الإسلامي تأسيسا جديدا ولو على مستوى الطموحات / التطلعات.

. للنتائج التي يمكن أن تحدث تثويرا حقيقيا على التغيير (ما يطلق عليه تداولا داخل قسم الاقتصاد بالتطوير) المؤسس للوحة تشكيلية لبرنامج تعليمي لم يكن من جديديته إلا الحذف والإدخال.

. قد تسهم هذه الدراسة في رفع كفاءة تدريس البعد المعرفي والمنهجي في حقل الاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية التي لا يمكن تجزئتها بحسب الانتماء الإيديولوجي (الفكر الاقتصادي الدهري) / الحضاري الإسلامي (علم الاقتصاد الإسلامي) أو في المقررات التي يمكن فصلها في وحدات زمنية مستقلة، وهو ما يعني إحداث نقلة نوعية على

مستوى العملية التدريسية التي كانت في السابق اختزالا إما على مستوى تصور وحقيقة علم الاقتصاد الإسلامي، وإما على مستوى الحضور المكمم في عدد من الصفحات الباهتة والتي قد لا تجد لها واقعا، أو التي تكمش أمام المحتوى المعرفي الدهري، مما ينعكس سلبا بتغذية الافتتان بالغالب.

٦) منهجية الدراسة:

أ . المنهج:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في رسم الإطار النظري، ومسح تحليلي لمحتوى المذكرات التدريسية في بعض مقررات الخطة الدراسية لقسم الاقتصاد (الإسلامي) للإجابة عن أسئلة الدراسة.

ب . طريقة العمل:

. مراجعة الأدبيات العلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي، لاستخراج غايات وأهداف ومقاصد تأسيس الحقل.

. التعرف على أهداف قسم الاقتصاد الإسلامي ومبررات وجوده.

. تحليل محتوى عينة من المذكرات التدريسية محل الدراسة.

. إما فيما يتعلق بالكشف عن وجود ظاهرة التزاحم المعرفي، فإن الدراسة استخدمت عدد من المؤشرات منها: اسماء المقررات الدراسية كما جاءت في الخطة الدراسية لتعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي. توصيف المقرر الدراسي. المنهج الدراسي الذي يعد مرجعا للتدريس والتقويم. أعداد الصفحات، وعدد الوحدات الزمنية المتاحة لكل مقرر دراسي.

ج . مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المذكرات التدريسية في المقررات التخصصية بحسب دعوى القسم.

د . عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من المذكرات التدريسية لبعض المقررات في خطة تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي.

هـ . متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: هو التزاحم المعرفي في المقررات الدراسية في برنامج تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي. وتتمثل مؤشرات الدراسة للمتغير المستقل في أعداد الصفحات، وعدد الوحدات الزمنية المتاحة لكل مقرر، حداثة المادة المعرفية والمنهجية، حضور الهوية الإسلامية.

المتغير التابع: مدى تأثير التزاحم بين المضامين المعرفية في المقررات الدراسية على كفاءة قسم الاقتصاد الإسلامي في تحقيق غايات وأهداف حقل الاقتصاد الإسلامي.

وقد قامت الدراسة بجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها من خلال المقارنة بين عدد الوحدات الزمنية المعطاة لكل مقرر تدريسي يتماثل مع مقرر تدريسي في أقسام الاقتصاد بالجامعات المحلية، ومن خلال المرجعية التي يستند إليها القائم على تدريس المقرر والملزمة للطلاب، والتي يجري في نطاقها تقويم الطلاب النهائي. عدد الوحدات الزمنية. عدد صفحات المواد المعرفية والمنهجية المتاحة لحقل الاقتصاد الإسلامي، حداثة المواد المعرفية والمنهجية المرسومة في المرجعية، القيمة المعرفية لتلك المواد.

و . حدود الدراسة:

تنحصر حدود هذه الدراسة في المحددات التالية:

. الحدود الموضوعية:

تحد الدراسة موضوعيا على المذكرات التدريسية في تدريس المقررات الدراسية بخطة تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي.

. الحدود الزمنية:

حددت الدراسة لإجراء مسحها التحليلي لمحتوى المذكرات التدريسية، بداية من عام (١٤١٥هـ) وحتى نهاية عام (١٤٣٤هـ).

. الحدود المكانية:

تحدد نطاق الدراسة المكاني على قسم الاقتصاد الإسلامي.

٧) محاور الدراسة:

ستتضمن الدراسة المحاور التالية:

. الاستثمار المعرفي في حقل الاقتصاد الإسلامي.

. واقع تدريس برنامج الاقتصاد الإسلامي.

. ظاهرة التزاحم وآثارها.

. سياسات معالجة ظاهرة التزاحم.

الهوامش

(١) بلعباس، عبدالرزاق "التمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي" ضمن كتاب حوار الأربعاء، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (١٤٣٠/١٤٣١هـ)، ص ص: ٤٩٣-٥١٢.

(٢) إصلاحي ريان.

(٣) السعد، نورة خالد، التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي (جده: الدار السعودية للنشر، ١٤١٨-١٩٩٧م)، ط١، ص١٢٠، ٢١٠-٢١٥.

(٤) الزهراني، محمد بن حسن "مشروع خطة إستراتيجية لإدارة ملف الأزمة المالية، اسم المشروع: النذير، شعاره: ويوم حنين". ورقة عمل ألقيت في حوار الأربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

(٥) (صديقي المؤتمر)

(٦) الزهراني، محمد بن حسن "محاولة لتفسير الفوضى في الصناعة المالية المتفلقية – الصكوك أنموذجاً –". ورقة عمل ألقيت في حوار الاربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي . جامعة الملك عبدالعزيز . جدة.

(٧) الزهراني " تصور التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية . دراسة تطبيقية غير نصية على تجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة . جامعة أم القرى " مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، س١٣، ع٣٩ (١٤٣٠-٢٠٠٩م)، ص ١٢٣-١٣٤.

(٨) عبدالله، طارق " في نقد الاقتصاد الإسلامي ملاحظات حول المنهج" ضمن بحوث الورشة العلمية . مستقبل الاقتصاد الإسلامي . معهد الاقتصاد الإسلامي . جامعة الملك عبدالعزيز . جدة . (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م) ص ٥٥ وما بعدها.

(٩) الزهراني، محمد بن حسن "مدخل نحو تأسيس معايير الإتقان في تعليم تخصصات المنظور قسط". اسم المشروع: أحد ٢ – شعاره: يا سارية الجبل". ورقة عمل ألقيت في حوار الاربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي . جامعة الملك عبدالعزيز . جدة.

(١٠) سؤال العمل والاخلاق طه عبدالرحمن ريان

(١١) بلعباس المعاش)

(١٢) طه عبدالرحمن الاخلاق

(١٣) انظر طه سؤال العمل)

(١٥) الراغب في كتابه مكارم الأخلاق نقلا عن الجابري ص ٥٧٢)

(١٦) الجابري ص ٥٧٦)

(١٧) (الجابري مكارم الشريعة ص ٥٧٧)

(١٨) (الراغب نقلا عن الجابري ص ٥٧٧)

(١٩) (الجابري ص ٥٧٨/٥٧٧ نقلا عن الراغب ص ١١٩)

(٢٠) (الراغب ص ١٠٩ نقلا عن الجابري ص ٥٧٨)

(٢١) (الراغب ص ١٠٩ نقلا عن الجابري ص ٥٧٨)

"(٢٠) الجابري.

"(٢١) الجابري

(٢٢) التحدي شابرا)

(٢٣) (بتصرف يسير الجابري العقل الأخلاقي العربي ط ٢٠٠٦، ص ٣٤٣)

(٢٤) (الجابري العقل الاخلاقي العربي، ص ٣٤٠/٣٤١)

(٢٥) الزهراني، محمد بن حسن " مذكرة اعتراضية على خطاب معرفي لا يعترف بحقل الاقتصاد الإسلامي ضمن دائرة العلوم المالية "مرفوعة لمعالي وزير التعليم العالي.

(٢٦)(المسيري، التريكي، عبدالوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة،ط١، (دمشق: دار الفكر، ١٤٢٤-٢٠٠٣م)، ص ١٦-٢٧.

(٢٧) الزهراني، محمد بن حسن "مشروع التحول لدعم تنافسية برنامج تعليمي إسلامي والنفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية . مستوى الإطار الكلي . اسم المشروع: التحول. شعار المشروع: تعليم إسلامي لعالمية ثانية " ورقة عمل ألقيت في حوار الاربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي . جامعة الملك عبدالعزيز . جدة.

(٢٨) الزهراني، محمد بن حسن "برنامج التخصص في الاقتصاد الإسلامي بين فلسفة التجزئة وفلسفة الاندماج – قسم الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً". ورقة عمل ألقيت في حوار الاربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي . جامعة الملك عبدالعزيز . جدة.

(٢٩) الزهراني، محمد، واللحياني، سعد، والبنجابي، محمد " مشروع خريطة الطريق لترتيبات أوضاع الانفصال والتكوين. اسم المشروع: النشأة الأولى. شعار المشروع: تبارك الله أحسن الخالقين " ورقة عمل قدمت لمعالي مدير جامعة أم القرى.

(٣٠) الزهراني، محمد بن حسن "بناء القدرات التنافسية عبر صناعة التوهيم . قراءة تحليلية على خطة دراسية مقترحة" .

(٣١) شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: رفيق يونس المصري، ط٢ (دمشق: دار الفكر الإسلامي، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م) ص ٨٨-٩٣) صديق،

محمد أحمد "الاقتصاد الاتفاقي والاقتصاد الاجتماعي وماذا نستفيد منهما في الاقتصاد الإسلامي" ضمن كتاب حوار الأربعاء (١٤٢٨-١٤٢٩هـ) ص ٢٧-٣٤.

(٣٢) المسيري، عبدالوهاب، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) ص ١٦-٣٦).

(٣٣) شابرا، محمد عمر، التحدي، ص ٤٣ ومواطن متفرقة.

(٣٤)(السويلم، سامي، الاقتصاد الإسلامي في عالم مركب، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م) ص ١٣-١٦ وغيرها.

(٣٥) لقد استفاد الباحث هذا التحليل من رائد الاقتصاد الإسلامي أستاذنا يوسف كمال رحمه الله تعالى، حيث الحماس والإيمان بالقضية حتى أنه علق على ورقة رأي طلبها من طلاب المادة فكتب على ورقتي "أنتم كالمرابطين على الثغور" رحمه الله تعالى يهتم بالتربية دون أن يزوي التعليم نعم المعلم ونعم المرشد ونعم المربي.

(٣٦) لقد كان الباحث على وعي بهذه المشكلة منذ إن كان طالبا، وتقدم بورقة عمل عندما كان معيدا ومضمون الورقة تأليف كتب مرجعية في العملية التعليمية وكان عنوانها "إسعاد الناس بنبذ الخلاف" وقد طرحها أستاذنا الكبير العقلا عندما كان رئيسا للقسم على مجلس القسم في ذلك الزمن.